البحث الثاني

القيم الموازية لمنظومة التشريع نظرة أنطولوجية لبعض القيم التي تلازم النظام التشريعي

الدكتور
أحمد جمال محمد علي
دكتوراة في فلسفة القانون وتاريخه

مستخلص

تحاول هذه الدراسة سبر أغوار عالم القيم الموازية للتشريع، والخروج على المفهوم النمطي للقانون والذي يرى أن الأخير هو أسير النص. وفي ذلك فإننا سنقوم في هذه الدراسة باستعراض الكتابات التي حاولت التعرض لهذا المجال المتلازم حتميًا مع التشريع، والذي يعمل جنبًا إلى جنب مع الأخير في تنظيم حركة الجماعة. ثم نحاول، بعد ذلك، تقديم إطار نظري لهذا المفهوم – أي مفهوم القيم الموازية للتشريع – على الصعيدين الفلسفي والأنثروبولوجي.

Research Summary

This study aims at breaking through the realm of the shadow norms in parallel to the law, and to transcend the conventional wisdom that perceives the law as the captive of the text. To that end, we will review in this study the jurisprudential writings that attempted to address this field of shadow of the law that inevitably correlates with the legislation, and that stands side-by-side with the legislation in orchestrating the motion of the group [of people]. Then, we will try to lay out a theoretical framework for this concept – i.e., the shadow rules of the law –

on both philosophical and anthropological accounts.

مقدمة

تدور معظم الكتابات البحثية حول المصـــادر التقليدية للقانون، كالدســـتور والتشـريع. ونادرًا ما تتناول الكتابات الفلسـفية مسـألة القيم أو المصـادر التي تحكم التنظيم الاجتماعي والتي لا تعد في ذاتها تشـريعًا من حيث الشـكل والسـياق. لكن جانبًا من الباحثين شرع في محاولة إماطة اللثام عن بعض الصور من القيم القانونية، والتي لا تعد تشريعًا في ذاتها، لكنها تؤدي دورها جنبًا إلى جنب مع التشريع وتكتمل بها صورة النظام القانوني[1].

وتتمثل المرحلة البارزة في تناول هذا الجانب من صـــورة القانون في إثارة تيار حديث في الفقه مسـألة التنظيم القانوني غير المباشـر لأفعال الأفراد. مؤدى هذا التنظيم هو تأثير التشريع في مجالات لا يتناولها بالتنظيم مباشرة؛ لأنه ما أن يصدر التشـريع، يتولد معه مجالًا موازيًا من الاعتبارات والقواعد الحكمية التي يعول عليها الأفراد ويطورونها بغرض تنظيم وضعهم داخل الجماعة[2].

ولقد تم التوسع في هذا الجانب من الدراسة ليتناول ما تحدثه المبادئ والمعايير الحاكمة لوجدان الجماعة من أثر في ســـلوك أفرادها رغم عدم اعتبار تلك المبادئ مصـدرًا مباشـرًا للتشـريع. والأثر الذي نتحدث عنه هنا لا يمثل مجال التشـريع في ذاته، لكنه قد يكون مجالًا مجاورًا للتشـــريع أو منافسًـــا له في تنظيم الجماعة. هذه الظاهرة سميت بـ" ظل النظام القانوني"[3].

---

(1) رغم ندرة الحديث عن مصادر التشريع التي لا تحمل في ذاتها صفة التشريع فإن بعض الكتابات المرجعية في أصول القانون قد تناولت هذه الفئة من المصادر، والتي تمثل قيمًا ملازمة للتشريع ومكملة للمنظومة القانونية. يمكن على سبيل المثال مراجعة عبد الرزاق السنهوري وأحمد حشمت أبو ستيت، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1950، صـ115-117.

(2) للاطلاع على مثال للأبحاث التي تناولت هذا النوع من القيم يمكن مراجعة:
Tetiana Mikhailina, SHADOW NORMS AS A THREAT TO NATIONAL AND INTERNATIONAL SECURITY: SOCIAL AND LEGAL ASPECTS OF COUNTERACTION, VISUOMENĖS SAUGUMAS IR VIEŠOJI TVARKA PUBLIC SECURITY AND PUBLIC ORDER 2020 (24), Page 503 .

(3) يرجع الأصل في وضع هذا المصطلح إلى روبرت مانوكين ولويس كورنهوسر، وهما أستاذان في القانون في الولايات المتحدة، قاما بوضع المصطلح لمناقشة أثر التشريع في إنشاء قواعد خارج

منظومة التشريع من قبل المتقاضين عند مفاوضاتهم في مرحلة ما قبل التقاضي أو عند تفضيلهما التصالح. هذه القواعد تدخل المنظومة القانونية؛ لأنه يمكن إقرارها من قبل السلطة القضائية أو التنفيذية، وهي قواعد اتفق عليها المجتمع واستبدلاها بتطبيق القانون عليهما (المصدر:

Mnookin, Robert H., and Lewis Kornhauser. "Bargaining in the Shadow of the Law: The Case of Divorce." The Yale Law Journal, vol. 88, no. 5, 1979, pp. 968 & infra. JSTOR, https://doi.org/10.2307/795824. Accessed 2 Sept. 2023)

ثم تلا ذلك ظهور كتابات تطور من مدلول التسمية؛ لتناقش مجالًا متجاوزًا للصورة النمطية للقانون، والمتمثلة في التشريع. بعض من هذه الكتابات تناول مصطلح "ظل القانون" للتدليل على الوضع القانوني الفعلي للأقليات والمستضعفين، نتيجة فشل دولة القانون في ضمان وضعهم المثالي وحقوقي كما ينص عليها التشريع المكتوب (المصدر:

Bumiller, Kristin. "Victims in the Shadow of the Law: A Critique of the Model of Legal Protection." Signs, vol. 12, no. 3, 1987, pp. 421–39. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/3174330. Accessed 31 July 2023)

وهناك جانب استخدم المصطلح لتناول قيم تعلو القانون، وتحدد هوية الجماعة؛ وبالتالي تفرض هذه المنظومة القيمية قواعدها على الواقع القانوني، مثل الوضع إبان الحرب الأهلية في الولايات المتحدة والذي قامت فيه القيم التي تفضل الرجل الغربي بتفريغ التعديلات الدستورية الداعية إلى تحرير العبيد من مضمونها (المصدر:

Nabers, D. (2007). Shadows of Law: Melville, Stowe, and the Government of Liberty. Law, Culture and the Humanities, 3(1), 102 & infra. https://doi.org/10.1177/1743872107073240, accessed on 9 September 2023)

ورغم أن المصطلح في هذا السياق قد تم وضعه من قبل مؤرخ أمريكي، وهو "ديك نابرز" (المصدر: Ibid)، فإن بعض الباحثين القانونيين قد قدما مراجعات قانونية لهذا الاستخدام للمصطلح دون الاعتراض عليه (المصدر:

Brophy, Alfred L. "'Over and above... There Broods a Portentous Shadow,--The Shadow of Law': Harriet Beecher Stowe's Critique of Slave Law in 'Uncle Tom's Cabin.'" Journal of Law and Religion, vol. 12, no. 2, 1995, pp. 457–506. JSTOR, https://doi.org/10.2307/1051590. Accessed 2 Aug. 2023)

وهناك جانب آخر استخدم هذا المصطلح للتدليل على الأحداث التي تؤثر على المنظومة القانونية، وتتسبب في نشأة واقع قانوني جديد، كتأثير المحاكمات النازية في أعقاب الحرب العالمية الثانية على تطور نموذج المحاكمات العسكرية (المصدر:

Fraser, David. "Shadows of Law, Shadows of the Shoah: Towards a Legal History of the Nazi Killing Machine." Oxford Journal of Legal Studies, vol. 32, no. 2, 2012, pp. 401. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/41682784. Accessed 31 July 2023)

ورغم أن الكتابات التي تناولت ظل النظام القانوني لم تحاول تقديم تأصـــيل نظري مكتمل الأركان؛ لأنها حاولت فقط إبراز تأثير التشـــريع غير المباشـــر في المنظومة الاجتماعية، رغم غياب هذا التأصيل النظري فإن استقراء هذا المفهوم – أي مفهوم القيم الموازية للتشريع كعنصر متمم لمنظومة القانون – أمر لا مفر منه في ظل تأكيد بعض الباحثين على ضـــرورة وجود قيم تمثل "الظل" الذي يحيط بالتشـــريع في المنظومة القانونية، ويكتمل معها مفهوم القانون داخل الجماعة التي تلتزم به[1].

ونحن في هذه الدراسة سنحاول استشراف هذا المفهوم – أي قيم القانون التي تمثل ظل التشريع داخل النظام القانوني – بعين الباحث الأنطولوجي الشخصي[2]. هدف هذه الدراســـة إذًا هو الوقوف على ماهية هذا التصـــور وتأصـــيله النظري من منظور الفرد المنتمي لدولة القانون الحديثة.

رغم ذلك فإننا آثرنا التعويل بصورة أكبر على لفظ "القانون الموازي" حيث إنه قد تم استخدامه؛ للإشارة إلى التنظيم الاجتماعي السائد خارج النظام القانون وفي ظله. يمكن على سبيل المثال مراجعة: السيد ياسين وآخرون (تقديم وتحرير نازلي معوض أحمد)، الخبرة السياسية المصرية في مئة عام: أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية، ٤-٦ ديسمبر ١٩٩٩، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001، صـــ405؛ سامح فوزي، ألوان الحرية - الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم، مكتبة الشروق الدولية، 2007، صـــ96.

(1) يرجع غياب التأصيل النظري لمفهوم القيم الموازية للنظام التشريعي، والتي تمثل ظله، إلى قلة الأبحاث في هذا الباب الدراسي، وهي إحدى أهم التحديات التي تواجه هذا النوع من الأبحاث. للاطلاع على بعض الأبحاث التي عبرت عن ندرة الأبحاث في هذا الباب يرجى مراجعة:
Tetiana Mikhailina, SHADOW NORMS AS A THREAT TO NATIONAL AND INTERNATIONAL SECURITY, PP. 503-504.

(2) الدراسة الأنطولوجية تتساءل عن ماهية الشيء محل الدراسة، ووجوده، وكنهه، وخصائصه. هذه النظرة إذا لا تتعلق بتفاصيل ذلك الشيء، ولكنها تركز على وجوده (المصدر:
John Searle, The Construction of Social Reality, New York, 1995, Page 1);
ويمكن النظر إلى المسألة محل الدراسة من منظور شخص خارج الجماعة التي تنطبق عليها تلك المسألة أو من منظور شخص داخل تلك الجماعة. والشخص الخارجي يحمل منظورًا موضوعيًّا لا يتعلق بالعواطف، وهو بذلك لا يسلم ببدهيات التنظيم الاجتماعي في دولة القانون الحديثة. أما الشخص الداخلي يمثل المعيار الشخصي الذي يتأثر بهذه البدهيات. ونحن في بحثنا لمسألة القيم الموازية للتشريع نتناولها من منظور الباحث المتواجد في جماعة ينطبق عليها نظام دولة القانون. هذا يعني أن هذه الدراسة أنطولوجية من داخل الجماعة التي ينطبق عليها النظام القانوني المعاصر (المصدر:
Arnold Baise (2020) The objective–subjective dichotomy and its use in describing probability, Interdisciplinary Science Reviews, 45:2, Page 174, DOI: 10.1080/03080188.2019.1705559, accessed on 2 September 2023(.

ولا تتحدث الكتابات التي تناولت القيم الموازية للتشـــريع في النظام القانوني عن القانون بطريقة مباشـــرة تحاول اعتصـــار لب هذا المفهوم، ولكنها تحاول ربط القيم الموازية للتشـريع، كظاهرة عرضـية، مع مسـائل أخرى كالدوافع التي تفسـر سلوك الأفراد[1].

خلافًا لذلك، فإننا في هذه الدراسـة سـنحاول إفراد موضـوع الدراسـة الرئيس لهذه القيم التي تمثل عنصرًا أساسيًا في عملية التنظيم الاجتماعي.

وبصـــورة أبســـط، فإننا نحاول هنا الحديث عما قد يبدو محرك خفي لمنظومة القانون، أو يمكن القول إن القيم الموازية للنظام القانوني هي بمثابة العامل غير الظاهر، والذي يفسر الشكل النهائي للمنظومة القانونية في الجماعة من ناحية الواقع لا عبر التوقف عند النص المكتوب فحسب. هذا العامل الخفي، أو المستتر، لا يأخذ صـورة قيم قانونية تسـري في وجدان الجماعة فحسـب، بل قد يأخذ صـورة مصـدر للقانون موازٍ لمصادر التشريع الرسمية؛ فهو لا ينافس فقط التشريع المكتوب، بل قد يسيطر عليه ويوجهه[2].

ولقد تضاربت الكتابات التي حاولت الكشف عن هذا الجانب الخفي من العملية التشريعية، والذي يؤثر في التشريع بطريقة غير مباشرة، لكنه مع ذلك يحدث أثرًا قد يفوق التشريع المباشر. ورغم أن بحثنا لا يتسع لاستيعاب جل الكتابات التي حاولت ضـــبط مفهوم قواعد الظل للنظام القانوني، فإننا ســـنحاول الوقوف على أمثلة مهمة لهذه الكتابات، وتصنيفها بحسب تناولها للنظام القانوني.

ولما كانت هذه الكتابات التي تتناول مفهوم قواعد الظل في النظام القانوني

---

(1) يمكن على سبيل المثال مراجعة:
Elster, Jon. “Social Norms and Economic Theory.” The Journal of Economic Perspectives, vol. 3, no. 4, 1989, pp. 99–117. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/1942912. Accessed 31 July 2023.
(في هذا البحث كان هدف الكاتب الرئيسي هو دراسة السلوك الاقتصادي للأفراد عند قيامهم بالتفاوض تحت مظلة التشريع؛ فكان تناول مسألة القيم الموازية للتشريع، أو التي تنشأ في ظله، في هذا البحث هو تناول عرضي).

(2) ومن أمثلة ذلك، يمكن الإشارة إلى الواقع الذي أحدثته القيم التي تدعو إلى تفضيل الرجل الغربي في التشريعات التي سعت إلى تحرير العبيد. هذه القيم حسنت وضع الأقليات التي لا طالما رزحت تحت العبودية، ولم تحررهم بالكلية. في ذلك يرجى مراجعة:
Nabers, D. (2007). Shadows of Law: Melville, Stowe, and the Government of Liberty, Op. Cit., Page 103

ليســـت بالكتابات التقليدية، فإننا نجد أن هذه الكتابات قد تناولت علائق اجتماعية يتداخل فيها مفهوم التشــريع مع مفهوم آخر أعم في تفســيره لحركة المجتمع وأكثر شـــمولًا. هذا التداخل الذي يكتنفه الغموض ولا يُكتَفَى معه بالمذهب الوصـــفي في البحث هو ما دفعنا إلى إفراد وضــع إطار نظري – باســتعمال المذهب الأنطولوجي – يفسر نشأة قيم القانون وكُنْهَها في هذه الدراسة.

لذلك، فإن الغاية من هذه الدراســة تكمن في محاولتنا وضــع تأصــيل نظري يفسر هذه الظاهرة المتمثلة في القيم الموازية للتشريع. هذا التأصيل النظري، وكما سنبين في هذا البحث، يمكن الوصول إليه من طريقين: الأول عبر التأصيل الفلسفي والآخر عبر التأصيل الأنثروبولوجي.

وسوف نتناول ذلك على الوجه التالي:

المبحث الأول: الكتابات التي حاولت وصــف ظاهرة القيم الموازية للتشــريع، أو التي تمثل ظله.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتفسير الأنطولوجي لظاهرة قيم القانون.

المبحث الأول

الكتابات التي حاولت وصف ظاهرة القيم الموازية للتشريع، أو التي تمثل ظله

بالرغم من قلة الكتابات التي تناولت مفهوم قيم القانون الموازية للتشريع فإننا

في هذا المبحث سنحاول تصنيف أبرز هذه الكتابات وإظهار لُبّها؛ كي تكون قاعدة نرتكز عليها عند وضعنا إطارًا نظريًا للقيم الموازية للتشريع في منظومة دولة القانون الحديثة في مبحث ثان.

وكما ذكرنا سابقًا، فلقد رأي جانب من الفقهاء أن القيم الموازية للتشريع هي وليدة تصرفات أفراد الجماعة والتي بموجبها يلبون حاجاتهم ورغباتهم اعتمادًا على المسائل التي لم يُحكِم المشرع تنظيمها؛ فقيم القانون عند هذه الطائفة من الفقهاء هي سلوك الأفراد وسعيهم نحو الحفاظ على مصالحهم عبر الاتفاق على قواعد تمثل "ظلًا" لمنظومة التشريع. ويمكن القول إن هذه النظرة ترى أن التشريع ينتج عنه واقعًا جديدًا لا يبتغيه التشريع في ذاته، ولكنه يمثل نهاية المطاف التي ينتهي إليها نتيجة الصدام بين رغبات الأفراد وغائية التشريع.

وهناك جانب يرى أن قيم القانون تحوي بجانب التشريع المعايير الاجتماعية التي اتفق عليها ضمير الجماعة؛ لأن الفرد قد يعطي أولوية للمعايير الاجتماعية وينحي التشريع جانبًا؛ فقيم القانون إذا هي القيم التي تتولد نتيجة محاولة الجماعة التوفيق بين معاييرها، من ناحية، وبين الحكم المنصوص عليه في التشريع من ناحية أخرى.

ومن الفقه من يرى أن قيم القانون المكملة للتشريع تمثل مجالًا تنسجه مبادئ عليا تقوم عليها الجماعة، وتُعَد مصادر غير تشريعية تضبط تفسير التشريع وتطبيقه بما يناسب الأصول التي تقوم عليها الجماعة. وعليه، تمثل هذه القيم معينًا لمصادر القانون التقليدية وأصلًا حاكمًا لها.

ورأي جانب آخر أن قيم القانون التي تنشأ كظل للنظام القانوني هي مثيل لجماعات الظل أو حكومات الظل التي تنشأ بموازاة المؤسسات الحاكمة؛ وعليه فقد تمثل هذه القيم خطرًا على تنظيم المجتمع يجب على دولة القانون مجابهته؛ كي يسود التشريع كعامل أصيل في تنظيم الجماعة.

وسوف نتناول كل حالة من الحالات الأربع في مطلب مستقل على الوجه التالي:

المطلب الأول: كتابات ترى أن القيم الموازية للنظام القانوني هي أثر التشريع في العلاقات الاقتصادية التي لا يتعلق بها هذا التشريع؛

المطلب الثاني: كتابات ترى أن القيم الموازية للنظام القانوني هي نتاج تفاعل المعايير الاجتماعية مع القواعد القانونية

المطلب الثالث: كتابات ترى أن القيم الموازية للنظام القانوني هي قيم اجتماعية وتاريخية تحكم قبضتها على التشريع القائم وتعيد فلسفته؛

المطلب الرابع: كتابات ترى أن القيم الموازية للنظام القانون هو تنظيم اجتماعي يحاول أن يحل بديلا عن النظام القانوني القائم ويهدد الشرعية.

وسوف نتناول كل من هذه الفئات الأربع على الوجه التالي:

المطلب الأول

كتابات ترى أن القيم الموازية للنظام القانوني هي أثر التشريع في العلاقات الاقتصادية التي لا يتعلق بها هذا التشريع

تنظر هذه الكتابات بصورة أساسية إلى القانون باعتباره وسيلة تدفع الأفراد إلى السعي نحو تحقيق أكبر جانب من الكفاءة الاقتصادية[1]. هذا الجانب من الكتابات إذًا يتقاطع بصورة كبيرة مع كتابات مدرسة التحليل الاقتصادي في القانون[2]. وعليه، فإن الدراسات التي تقدمها هذا الطائفة من الباحثين فيما يخص القيم الموازية للتشريع تتناول الأثر الذي قد تحدثه القاعدة التشريعية على سلوك الأفراد الاقتصادي.

---

(1)Stuart Birks (2012) Why the shadow of the law is important for economists, New Zealand Economic Papers, 46:1, Page 79, DOI: 10.1080/00779954.2011.613147. Accessed 13 Sep. 2022.

(2) للمزيد عن نظرية القانون والاقتصاد، يمكن مراجعة:

Parisi, F. Positive, Normative and Functional Schools in Law and Economics. Eur J Law Econ 18, page 259 (2004). https://doi.org/10.1007/s10657-004-4273-2. Accessed 13 Sep. 2022.; Nousiainen, K. (2021). General theory of legal design in law and economics framework of commercial contracting. Journal of Strategic Contracting and Negotiation, 5(4), page 247. https://doi.org/10.1177/20555636211061611. Accessed 13 Sep. 2022.; Cooter, Robert and Ulen, Thomas, "Law and Economics, 6th edition" (2016). Berkeley Law Books. Book 2, page 1-2. http://scholarship.law.berkeley.edu/books/2. Accessed 13 Sep. 2022.

ولا تقف أفكار هذه الطائفة من الباحثين عند الأثر المباشـــر الذي قد تحدثه التشريعات في العلائق الاقتصادية التي يستهدفها التشريع، لكن أفكار هذا الجانب من الباحثين تمتد؛ لتستوثق العلاقة بين التشريع والسلوك الاقتصادي للأفراد في إطار منظومة القيم والأعراف التي تمتثل لها الجماعة[1].

ولتوضيح هذه العلاقة المعقدة، لنأخذ المثال التالي.

لنفترض مثلًا أن هناك تشريع يضاعف مصاريف الدعوى العمالية قد صدر في بيئة قبلية لا تمثل فيها المؤسسات التجارية النموذج الاقتصادي الأمثل. في هذه الحالة، فإن قيم الجماعة القبلية تنشـــئ قواعد بديلة للعمل يمكن معها الاســـتغناء عن القواعد القانونية النمطية في العلاقة بين العامل ورب العمل.

هنا، سـيدرك أفراد الجماعة القبلية أن هناك قواعد عرفية وقيم مجتمعية يمكن لهم الاحتكام إليها. لذا، سيتفاوض العمال مع أرباب الأعمال من أجل تحقيق مكاسب أكبر من تلك التي يتيحها التشـريع. يرجع ذلك إلى ثقة العمال في وجود نظام قيمي، نـابع من قيم البيئـة القبليـة، يمثل لهم حمايـة. يمكن للقبيلـة أن تتدخل لتحمي العامل وتوفر له مصـــــدر رزق بديل. لذلك، فإن العامل قد يتفاوض مع رب العمل على شروط للتسوية تلتف حول النظام التشريعي.

هنا، بالرغم من أن التشريع أراد الحد من دعاوى العمل، وتشجيع الاستثمار، فإنه لم يراع الطبيعة الخاصـــة للجماعة التي نشـــأ فيها، والتي يمكن فيها للعامل أن يسـتغنى عن علاقة العمل لوجود بدائل تتمثل في دعم قبيلته. هذا يعني أن القيم التي تقوم عليها الجماعة تمثل عاملًا جوهريًا يغير من طبيعة وأهداف التشـريع، وينشـئ تنظيمًا اجتماعيًا جديدًا.

في المقابل إذا صـدر مثل هذا التشـريع في بيئة حضـرية، ويسـود فيها المناخ الفردي بحيث لا يوجد بديل لقواعد العمل، فإن العمال ســـيكونون أكثر ميلًا نحو تطبيق قواعد تشريع العمل. فالعامل سيرضـى بقواعد العمل حتى وإن كانت دعوى العمل عالية التكلفة. السـبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود قيم اجتماعية تنشـئ

([1]) Stuart Birks (2012) Why the shadow of the law is important for economists, Op. Cit., Page 4; Elster, Jon. "Social Norms and Economic Theory", Op. Cit., Page 102

ظلًا قانونيًا مغايرًا لما يفرضه التشريع[1].

المطلب الثاني

كتابات ترى أن القيم الموازية للنظام القانوني هي نتاج تفاعل المعايير الاجتماعية مع القواعد القانونية

بجانب الكتابات التي حاولت الربط بين التشريع والسلوك الاقتصادي للجماعة بصورة عامة تفوق غاية التشريع، فإن جانبًا آخر من الباحثين حاول إزالة الغبار عن العوامل غير التشـــريعية، والتي تمتد بجذورها في أعماق المجتمع؛ لتوجه التشـــريع نحو إحداث أثر يساهم في ضبط سلوك الجماعة بغض النظر عن الهدف من التشريع نفسه[2]. على وجه الخصوص، حاول هذا الجانب دراسة الدور الذي تلعبه المعايير الاجتماعية في تحديد الأثر الذي يحدثه القانون الصادر عن المشرع.

وفي هذا الجانب البحثي، فلقد ركزت الكتابات الفقهية على أثر هذه المعايير في تنظيم سلوك الجماعة جنبًا إلى جنب مع التشريع[3].

([1]) هذا المثال مستوحى من مثال مشابه – متبوعًا بشروحات حول فكرة القيم الموازية للتشريع والتي تمثل ظله داخل النظام القانوني ودور الأعراف في بلورة هذه القيم – وقد ذكر هذا المثال في Stuart Birks (2012) Why the shadow of the law is important for economists, Op. Cit., PP.2-3

المثال المذكور في المقال، يتناول أثر التشريع الخاص بنفقات دعوى الطلاق في اختيارات الأفراد فيما يتعلق بطبيعة العلاقات الأسرية ككل واستقرارها وحضانة الصغار. ونحن آثرنا تعديل المثال ليتناول علاقات العمل بين أفراد المجتمع، مع البقاء على لب الفكرة، لتكون أقرب للقارئ العربي. ومن الكتابات التي حاولت تطويع نفس الفكرة عبر استخدامها في أمثلة تتناول علاقة العمل يمكن الاطلاع على

Chen, Ming Hsu, Regulatory Rights: Civil Rights Agencies, Courts, and the Entrenchment of Language Rights (January 1, 2018). The Rights Revolution Revisited (Cambridge University Press 2018), U of Colorado Law Legal Studies Research Paper No. 18-22, Page 110-111, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3180818. Accessed 9 September 2023

([2]) Elster, Jon. "Social Norms and Economic Theory, Op. Cit., PP.99-102; Zasu, Yoshinobu. "Sanctions by Social Norms and the Law: Substitutes or Complements?" The Journal of Legal Studies 36, no. 2 (2007): Page 393–95. https://doi.org/10.1086/511896. Accessed 9 September 2023; McAdams, R.H. and Nadler, J. (2008), Coordinating in the Shadow of the Law: Two Contextualized Tests of the Focal Point Theory of Legal Compliance. Law & Society Review, 42: Page 866. https://doi.org/10.1111/j.1540-5893.2008.00361.x. Accessed 9 September 2023

([3])(14) Elster, Jon. "Social Norms and Economic Theory, Op. Cit., PP.99-102; Zasu, Yoshinobu. "Sanctions by Social Norms and the Law: Substitutes or Complements?", Op. Cit., PP.393-395; McAdams, R.H. and Nadler, J. (2008),

والمعايير الاجتماعية هي مجموعة من القواعد التي يتفق عليها أفرد الجماعة، ويلتزمون بها، لأنها تكرس هويتهم. هذه القواعد تختلف عن السلوك الأخلاقي والذي قد يكون مرده النفعية، أي تحقيق الفرد للمنفعة. وتختلف هذه المعايير الاجتماعية أيضًا عن قواعد السلوك الشخصية، وهو تعاهد الشخص على فعل شيء لتحقيق رغبة شخصية، وتختلف أيضًا عن الالتزام بقواعد التشريع والتي تفرضها السلطة العامة[1].

فالفرد يمكنه أن يخالف قواعد السلوك الشخصي دون أن يلحقه شعور الخذلان، ويمكنه أن يخالف التشريع إن حقق ذلك الأمر له منفعة. أما المعايير الاجتماعية فلا يوجد لها مبرر متفق عليه للالتزام بها؛ ولا يوجد أيضًا مبرر قد يفسر اتفاق الأفراد على مخالفتها[2].

لذلك، يتساءل أصحاب هذا الطرح عن السبب الذي يدفع الأفراد بالأساس إلى الالتزام بالمعايير الاجتماعية. ولنصوغ المسألة بطريقة أوضح، فإن أنصار هذا الطرح لا يرون أن سن القانون في ذاته هو ما ينظم سلوك المجتمع، ولكن ما يحدث هو تفاعل التشريع مع المعايير الاجتماعية ينتج عنه تنظيم اجتماعي. إذا، هل يمكن للتشريع أن يدفع الفرد إلى مخالفة المعايير الاجتماعية إذا كانت هذه المخالفة هي الغاية من التشريع؟ أو بصورة أكثر وضوحًا، هل يجب على القانون ألا يتجاوز أو يخالف المعايير الاجتماعية؟[3]

وفي محاولة إجابة هذا السؤال، لا يقدم لنا هذا الجانب من الباحثين سببًا واضحًا يفسر التزام الأفراد بالمعايير الاجتماعية، لكنه يؤكد على التزام الأفراد بها. بعض من هؤلاء الباحثين يزعم أن المعايير الاجتماعية تتجسد في عامل خفي يفسر التزام الأفراد بالتشريع لتحقيق مصلحة شخصية؛ فالالتزام بالمعايير الاجتماعية

Coordinating in the Shadow of the Law: Two Contextualized Tests of the Focal Point Theory of Legal Compliance, Op. Cit., Page 866 & infra

([1]) Elster, Jon. "Social Norms and Economic Theory, Id., Page 100

(2) Elster, Jon. "Social Norms and Economic Theory, Op. Cit.,Page 100, Page 115

([3]) Zasu, Yoshinobu. "Sanctions by Social Norms and the Law: Substitutes or Complements?", Op. Cit., PP. 380-381

يحقق منافع اقتصـادية للأفراد[1]. وهناك طرح آخر يحتج بأن التزام الفرد بالمعايير الاجتماعية يعزز فكرة الهوية والشـعور بالانتماء[2]. وهناك جانب آخر يربط بين الالتزام بالمعايير الاجتماعية ونظرية التطور[3].

عامة، لا يمكن القول إن أي من هذه النظريات تعد سـائدة في الفقه المعاصـر. لكن هذا الفريق من الباحثين يؤكد أنه لا بد من وجود عامل خفي يفسر التزام الأفراد بالتشريع. هذا العامل الخفي يتطابق مع مفهوم قواعد الظل للنظام القانوني[4].

المطلب الثالث

كتابات ترى أن القيم الموازية للنظام القانوني هي قيم تاريخية واجتماعية تحكم قبضتها على التشريع القائم وتعيد فلسفته

يحاول هذا الجانب الربط بين القيم الجوهرية في الجماعة والتشـريع. ووفقًا لهذا الرأي، فإن هذه القيم تسـبق عملية التشـريع، وتمهد لها، بل إن هذه القيم قد تقف كحائط صد أمام أية محاولات تشريعية لتقويضها.

في هذا السـياق، تعد المعركة طويلة الأمد بين الداعين إلى تحرير العبيد في الولايات المتحدة والرافضـين له أبرز الأمثلة على مصـادر القانون التي تتجاوز المفهوم التقليدي لمنظومة التشريع، ولا يمكن اعتبارها تشريعًا من الأساس[5].

في الولايات المتحدة، مثلا، فإن القانون الطبيعي يعد مصـدرًا أصـيلًا للنظام القانوني تم تكريسـه في الدسـتور الأمريكي بموجب التعديل التاسـع[6]. في المقابل، يعد التشـريع الوضـعي هو المصـدر الأبرز الذي يتم من خلاله تنظيم المجتمع على

---

(1) Elster, Jon. “Social Norms and Economic Theory, Op. Cit., Page 105
(2) Id., Page 107
(3) Id., Page 114
(4) Elster, Jon. “Social Norms and Economic Theory, Op. Cit., Page 115
(5) للمزيد حول هذا الأمر، يرجى مراجعة:
SIMARD, JUSTIN. “Slavery’s Legalism: Lawyers and the Commercial Routine of Slavery.” Law and History Review, vol. 37, no. 2, 2019, pp. 573 & infra. JSTOR, https://www.jstor.org/stable/26672486. Accessed 1 Aug. 2023; Nabers, D. (2007). Shadows of Law: Melville, Stowe, and the Government of Liberty, Op. Cit., Page 106 and infra.
(6) Levy, Michael. "Ninth Amendment". Encyclopedia Britannica, 27 Dec. 2022, https://www.britannica.com/topic/Ninth-Amendment. Accessed 2 August 2023.

مستوى الولايات طالما لم يخالف الدستور[1].

لكن، بالنظر إلى الصـــراع المتعلق بالموقف من العبيد، فلقد تجاوز الطرفان هذين المصدرين، على الرغم من أنهما يمثلان القانون بمفهومه النمطي. على سبيل المثال، في إحدى القضـــايا الشـــهيرة والمتعلقة بوضـــع العبيد، والذين تم جلبهم إلى الولايات المتحدة للخدمة فيها، وهي قضـيت دريد سـكوت ضـد سـانفورد، رفضـت المحكمة تطبيق المادة الثالثة من الدســـتور الأمريكي، والتي بموجبها تقوم المحكمة العليا بالفصل في قضايا المتخاصمين، بحجة أن دريد سكوت عبد تم جلبه من ولاية تنظم تجارة العبيد، وبالتالي لا يشمله الدستور الأمريكي[2].

بمعنى أوضـــح، اعتبرت المحكمة العليا الأمريكية أن نصـــوص الدســـتور الأمريكي تطبق حصـــرًا على الســـادة باعتبارهم مواطني الولايات المتحدة، وأن من يحمل صـــفة العبد لا يمكنه الدفع بنصـــوص الدســـتور الأمريكي حتى وإن رُفِعَت القضية في ولاية ألغت منظومة العبودية، أي تعتبر العبد مواطنًا حرًا[3].

في هذه القضـية، اسـتشـهد رأي الأغلبية في المحكمة بنص الدسـتور والقانون في ولاية ميسـوري، والتي يقبع فيه سـكوت، حيث يسـمح هذا النص بامتلاك العبيد؛ وعليه عطلت تطبيق نصـوص الدسـتور الأمريكي. في المقابل، رفضـت الأقلية في المحكمة هذا الحكم لأنه ينافي الحقوق الطبيعية المكرســـة في الدســـتور الأمريكي، والتي لا يمكن معه السماح بامتلاك أو تجارة البشر[4].

هنا، نلحظ أن الأمر قد تجاوز التشريع. إذا نظرنا إلى رأي الأغلبية من قضاة المحكمة، فإنهم قد عطلوا العمل بالتعديل التاسع في الدستور الأمريكي، والذي يكرس للحقوق الطبيعية دون أن يسـتثني منها أحدًا. هذا الأمر ألمح إليه القضـاة الذين مثلوا

(1) Rickert, Paul R., "Legal Positivism: The Leading Legal Theory in America" (2005). Faculty Publications and Presentations. 46, Page 2-5. https://digitalcommons.liberty.edu/gov_fac_pubs/46. Accessed 2 August 2023.

(2) "Dred Scott v. Sandford". Court Case, March 06, 1857. From Teaching American History. https://teachingamericanhistory.org/document/dred-scott-v-sandford-4/ (accessed August 1, 2023).

(3) Ibid

(4) Dred Scott v. Sandford", Op. Cit.

الأقلية، وأكدوا أن الأغلبية وضعت حجابًا بين نص التشريع والدستور[1]. هذا يعني أن المحكمة رأت اعتبارات أخرى غير الدستور مما جعلها تقرأ النص الدستوري والتشريعي بطريقة اعتبرتها الأقلية معيبة حيث جعلت الأغلبية لدستور ولاية ميسوري أولوية وقدمته على نصوص الدستور الأمريكي.

في المقابل، أعطت المحكمة بأغلبيتها الأولوية لقراءة النص وإعماله – أي نص دستور ولاية ميسوري – على معايير العدالة التي يكفلها التعديل التاسع للدستور الأمريكي[2]. وفي ذلك، يثور التساؤل عما إذا كانت هناك قيم تفوق اعتبارات العدالة دفعت المحكمة العليا الأمريكية إلى تطبيق دستور ولاية ميسوري لا التعديل التاسع للدستور الأمريكي.

ولقد ازداد الأمر سوءًا وسبب شقاقًا امتد إلى كثير من الولايات، وأُعتبِر أنه من أسباب اندلاع الحرب الأهلية. بمعنى أوضح، إننا أمام حالة وجدت فيها قيم متجاوزة حدود النص الدستوري؛ وبسببها اختلف القضاة حول مدلول النص الدستوري؛ مما أدى إلى نشوب الحرب الأهلية[3].

المطلب الرابع

كتابات ترى أن القيم الموازية للنظام القانوني هي تنظيم اجتماعي يحاول أن يحل بديلا عن النظام القانوني القائم ويهدد الشرعية.

يربط هذا الفريق من الباحثين بين القيم الموازية للتشريع التي تحدد مسار النظام القانوني وجماعات الظل التي تمثل تحديًا لدولة القانون الحديثة[4].

ويرى هذا الجانب من الباحثين أن التشريع الصادر عن السلطة الحاكمة في دولة القانون المعاصرة هو السائد، ولا يمكن تصور وجود منظومة بديلة للمنظومة

---

(1) Ibid

(2) Ibid

(3) Urofsky, Melvin I.. "Dred Scott decision". Encyclopedia Britannica, 28 Jun. 2023, https://www.britannica.com/event/Dred-Scott-decision. Accessed 2 August 2023.

(4) Mikhailina, T., and R. . Grynyuk. “The Spread of Shadow Norms Beyond State Legal System: Challenges of a Globalized Society”. *European Journal of Transformation Studies*, vol. 8, no. 1, Sept. 2020, pp. 22-23, https://czasopisma.bg.ug.edu.pl/index.php/journal-transformation/article/view/4994. Accessed 2 August 2023

التشـــريعية الصـــادرة عن مؤســـســـات الدولة. لكن هذا التيار من الباحثين يدرك التحديات التي تواجه دولة القانون الحديثة، والتي لا يمكن إغفالها. هذه التحديات تمثل منظومة ظل توازي مؤســسـات الدولة. وعليه، فإن اسـتطاعة هذه المنظومة إنشـــاء نظام اجتماعي بديل لمنظومة القانون في الدول يمثل قيمًا موازية للتشـــريع، وأن هذه القيم تقوض منظومة دولة القانون[1].

ويرى هذا الجانب من الباحثين أن هناك عدة عوامل تســـاهم في تكون القيم المنافســـة للمنظومة التشـــريعية. ففي الدول الكوزموبوليتانية، والتي تشـــجع على التعددية العرقية واستقبال المهاجرين، فإن تدفق الهجرات يستتبع نشأة عادات وسلوك اجتماعي مخالف للســـلوك الســـائد في الدولة. ولما كان القانون دومًا ما يركز على الاســـتجابة لقيم الأغلبية، فإن تدفق الأقليات العرقية ينتج عنه نظامًا قانونيًا معقدًا يحوي مزيجًا من قيم سـلوكية يدعمها القانون وقيم موازية قد تتطور لتصـبح "قواعد ظل" للنظام القانوني[2].

ولا تخلو الدول ذات المجتمعات الأفقية، كالقبلية، من هذه الظاهرة، أيضًـــا. ففي هذه الدول تكثر القبائل والتكتلات البشـــرية التي يرتبط أفرادها بقيم مشـــتركة. هذه الجماعات الداخلية والقبائل تُكَوِّن مجموعة من القيم والمبادئ المنافسـة للتشـريع المكتوب. هذه القيم تمثل "قواعد ظل" موازية للنظام القانوني[3].

ويختتم هذا الرأي طرحه بعرض طرق تعامل الدولة مع القيم الموازية للنظام القانوني والجماعات التي تدعمه؛ فيرى هذا الجانب من الفقهاء أن الحلول القمعية ليســـت الأنســـب في مواجهة هذه القيم أو القواعد. على النقيض، فإن المحاولات الإصـلاحية والتي تحاول تتبع أسـباب تكون المنظومة السـلوكية الموازية وتغييرها هي الحل الأمثل[4].

([1]) Mikhailina, T., and R. . Grynyuk. “The Spread of Shadow Norms Beyond State Legal System: Challenges of a Globalized Society”, Op. Cit., PP. 24-25
([2]) Id., Page 26
([3]) Ibid
([4]) Ibid

المبحث الثاني

الإطار النظري للتفسير الأنطولوجي لظاهرة قيم القانون

دون الانزلاق إلى موقف الحَكَم الذي يفصل بين المذاهب المختلفة التي تناقش طبيعة القيم الموازية للتشريع، والتي تمثل ظله، وبعيدًا عن الوقوف موقف المحكم، فإننا سنحاول استقراء مفهوم البناء الاجتماعي الموازي للتشريع والمكمل له بصورة كلية[1].

بصورة أوضح، فإن الهدف الذي تسعى إليه هذه الدراسة هو وضع إطار

---

(2) النزعة الحُكمية في البحث، خاصة البحث الاجتماعي، هي ظاهرة تصف الحالة التي يعتمد فيها الباحث على حدسه أو نزعته الشخصية في وصف الحالة محل الدراسة (المصدر:
Lawrence, Michael et al. "Judgmental Forecasting: A Review of Progress over the Last 25years." International Journal of Forecasting 22.3 (2006): Page 495; John Chitakure, Death Rituals Among the Karanga of Zimbabwe: Praxis, Significance, and Changes, N.p., Wipf & Stock Publishers, 2021, Page 33-34; Advances in Experimental Social Psychology. Netherlands, Elsevier Science, 1969, Page 317 (
ولقد انتشرت هذه الظاهرة في المجال البحثي في العقود الست الأخيرة (المصدر:
Lawrence, Michael et al. "Judgmental Forecasting: A Review of Progress over the Last 25 years.", Id., Page 493
ولما كان البحث المتعلق بوصف القيم الموازية للنظام القانوني وطرائق عملها في إطار التنظيم الاجتماعي، لما كان هذا البحث قد تناثر في العديد من الكتابات ذات المدلولات المختلفة، فإننا نعتقد أن هناك حاجة إلى دراسة تستكشف ماهية هذه القيم قبل تناولها معرفيًا، أو اعتماد أي من المذاهب التي ناقشتها، وإلا أصبح بحثنا حُكميًا (للمزيد حول ضرورة الاحتكام إلى البحث الأنطولوجي قبل المعرفي يرجى مراجعة:
Vasilachis de Gialdino, Irene (2011) Ontological and Epistemological Foundations of Qualitative Research [85 paragraphs]. Forum Qualitative Sozialforschung / Forum: Qualitative Social Research, 10(2), Art. 30, http://nbn-resolving.de/urn:nbn:de:0114-fqs0902307, accessed on 1 September 2023. ؛
وللتأكد من احتجاجنا بأن هناك حاجة إلى إطار شامل لمفهوم القيم الموازية للنظام التشريعي، أو الناشئة في ظله، يرجى مراجعة محاولة كل من مانوكين وكورنهوسر وضع إطار لمنظومة القواعد التي يطورها أطراف دعوى الطلاق في مفاوضاتهم، والتي تُعَد – أي تلك القواعد – موازية للنظام القانوني وناشئة في ظله (المصدر:
Mnookin, Robert H., and Lewis Kornhauser. "Bargaining in the Shadow of the Law: The Case of Divorce.", Op. Cit., Page 952 & infra .
ويرجى أيضًا مراجعة المحاولات لوضع إطار للقواعد الناشئة في ظلال القواعد التشريعية المتعلقة بضم الدعاوى المتشابهة
(المصدر:
Robin Effron, The Shadow Rules of Joinder, 100 Geo. L. J. 759 (2011-2012)، Page 804 .(

نظري يوضح الصورة الكاملة لحركة المجتمع، وما إذا كانت هناك مجموعة من القيم التي تظل النظام التشريعي وتوازيه، بحيث يمكن من خلال دراسة هذا الإطار معرفة طبيعة التنظيم القانوني في جماعة ما بصورة شاملة وطرائقه[1].

وما يهمنا في ضبطنا لإطار القيم الموازية للتشريع، أو كما يصفها بعض الفقهاء أنها تنشأ في ظلاله، هو دراسة نشأة هذه المنظومة داخل الجماعة، لا صورها المختلفة[2]. هذا يعني أن المرحلة الأولى التي يجب أن تسبق تحليل طبائع القيم الموازية للنظام التشريعي تكمن في ضرورة الوقوف على ماهية القيم الموازية للمنظومة القانونية، وأسباب نشأتها.

لكننا نستدرك عند حديثنا عن دراستنا الأنطولوجية للقيم الموازية للتشريع سنعتمد على المعطيات الخاصة بدراسة التنظيم الاجتماعي السائدة وقت كتابة هذه الدراسة، وهو ما يعرف بالـ"التمزق الأنطولوجي"[3]. هذا يعني أن المسألة محل الدراسة لن نتناولها بطريقة مستقلة عن مفردات أدبيات دراسة القانون السائدة وقت

هذه المحاولات الفقهية كان دافعها وضع إطار للقواعد الموازية للتشريع، أو الناشئة في ظله، في مسائل قانونية خاصة لا التركيز على طبيعة القيم الموازية للنظام التشريعي.

وللاطلاع على مثال للرأي الذي يؤكد عدم وجود إطار يؤصل لطبيعة القيم الموازية للنظام التشريعي أو الناشئة في ظله يرجى مراجعة:
Tetiana Mikhailina, SHADOW NORMS AS A THREAT TO NATIONAL AND INTERNATIONAL SECURITY, Op. Cit., Page 503

لذلك، فإننا في هذه الدراسة، نركز في الأساس على مفهوم القيم الموازية للنظام التشريعي من منظور أنطولوجي؛ لنستكشف ماهية هذه القيم والحالات التي تدل على نشأتها؛ لكي يكون ذلك البحث مساهمة في وضع إطار محكم يتم من خلاله استكشاف طرائق عمل تلك القيم الموازية للتشريع.

(1) حول نفس الفكرة التي ترى أن التنظيم الاجتماعي يمثل مجالًا أوسع من التنظيم التشريعي بحيث يصبح التشريع مجرد طيف من أطياف التنظيم الاجتماعي يرجى مراجعة:
Tetiana Mikhailina, SHADOW NORMS AS A THREAT TO NATIONAL AND INTERNATIONAL SECURITY, Op. Cit., Page 503

وحول نفس الفكرة التي تناظر بين التشريع الصادر عن السلطة التي تمثل السيادة وفق دولة القانون وبين التنظيم الاجتماعي في الجماعات العرضية، يمكن أيضًا مراجعة
James Krueger, A CRITIQUE OF POSITIVISM AS A BELIEF SYSTEM, 3(2) Mizan Law Rev (2009), page 341.

(2) هذا يعني أن دراستنا للقيم الموازية للنظام القانوني هي دراسة أنطولوجية شخصية، أي أنها دراسة لمفهوم القيم الموازية للتشريع، أو التي تمثل ظلًا لجسد التشريع، من منظور شخص ينطبق عليه مفاهيم دولة القانون. للمزيد يرجى مراجعة هامش (4) من هذه الدراسة.

(3)(38) Vasilachis de Gialdino, Irene (2011). Ontological and Epistemological Foundations of Qualitative Research, Op. Cit.; Fry, T., & Tlostanova, M. (2020). A New Political Imagination: Making the Case (1st ed.). Routledge, Page 61-62.

إجراء هذه الدراسة، ولكننا سنستعين في دراستنا لكُنْهِها بالرموز التي تمثل الزمان والمكان الذي يتم فيه نشر البحث[1].

وباستقراء الحالات السابقة التي قدمتها مذاهب حديثة وغير نمطية من الفقه، واعتمادًا على مقدمات التنظيم الاجتماعي في دولة القانون الحديثة، فإنه يمكننا القول إن نشأة القواعد الموازية للتشريع تدور في فلك وجود الجماعة ذاتها، والتي تتكون منها دولة القانون الحديثة[2].

ويمكن القول بأن القانون يُعَد جزءًا من إطار لمَعْلَم أكبر يمثل في طياته التشريع والقيم التي تقوم عليها الجماعة والمعايير الاجتماعية التي تمثل المحرك

(1) Vasilachis de Gialdino, Irene (2011). Ontological and Epistemological Foundations of Qualitative Research, Ibid; Fry, T., & Tlostanova, M. (2020). A New Political Imagination: Making the Case, Ibid.

(2) ما نقصده هنا هو أن الحالات التي قدمها الفقه، وكما استعرضناها في المطالب الأربعة السابقة، تدور حول قيم ترتبط بوجود الجماعة على درجات مختلفة. بعض هذه القيم يمثل قواعد موازية للتشريع الدستوري كحالات القيم تتعلق بوجود الأقليات وحقوقهم

SIMARD, JUSTIN. "Slavery's Legalism: Lawyers and the Commercial Routine of Slavery, Op. Cit., Page 573

وبعضها ينظم المجتمع بطريقة موازية للتشريع العادي وموازية له، كالمعايير الاجتماعية

Elster, Jon. "Social Norms and Economic Theory, Op. Cit., PP. 99-102

وجانب أخير من هذه القيم ينشأ في مرحلة لاحقة للتشريع، كالقواعد التي يطورها الأفراد لحماية مصالحهم الاقتصادية

Stuart Birks (2012) Why the shadow of the law is important for economists, Op. Cit., Page 4.

إذًا ففي كل مرحلة من مراحل تكون دولة القانون يلحظ جانب من الفقه تكون مجالين موازيين يساهمان في قيام دولة القانون والتنظيم الاجتماعي بها، وهما مجال التنظيم الصادر من جانب المؤسسات السيادية والذي تعورف عليه باعتباره التشريع، ومجال موازٍ له تحركه قواعد تمثل ظل النظام التشريعي ويُعَد ركيزة أساسية تدور في فلكها حركة الجماعة

Tetiana Mikhailina, SHADOW NORMS AS A THREAT TO NATIONAL AND INTERNATIONAL SECURITY, Op. Cit., Page 503; Kojo Yelpaala, Legal Consciousness and Contractual Obligations, 39 MCGEORGE L.REV. ___ (2008), Page 235-236 (.

وفي نفس المعني عبرت بعض الأبحاث عن تلك القيم الموازية للتشريع مع الأخذ في الاعتبار أنها تخضع للتدرج – أي قد تكون بموازاة الدستور أو التشريع – باعتبارها معايير اجتماعية (المصدر:

Eisner, L., Turner-Zwinkels, F., & Spini, D. (2021). The Impact of Laws on Norms Perceptions. Personality and Social Psychology Bulletin, 47(7), 1071–1073. https://doi.org/10.1177/0146167220959176. Accessed 9 September 2023)

الأساسي للتنظيم الاجتماعي[1]. هذا الأمر يتفق عليه باحثي القانون من منظور فلسفي وأنثروبولوجي.

هذا يعني أن إثبات وجود القيم الموازية للتشريع وكنهها، وهو مناط البحث الأنطولوجي، هو أمر ممكن، وذلك عبر دراسة تركيبة الجماعة ونشأة النظام القانوني فيها مع الاستعانة في ذلك بكل من البحث الفلسفي والبحث الأنثروبولوجي، كما سنوضح في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: التأصيل الفلسفي للعلاقة بين القانون والقيم الموازية من منظور فلسفي

المطلب الثاني: التأصيل الفلسفي للعلاقة بين القانون والقيم الموازية من منظور أنثروبولوجي

المطلب الأول

التأصيل الفلسفي للعلاقة بين القانون والقيم الموازية

إذا ما نظرنا إلى الكتابات الفلسفية التي تناولت العلاقة بين التشريع والقيم التي توازيه في عملية التنظيم الاجتماعي وتنافسه، نجد أن تلك الكتابات تؤكد أن الفرد لا ينظر إلى التشريع باعتباره المرجع الوحيد في سلوكه. على النقيض، ترى بعض الكتابات الفلسفية – خاصة تلك التي قدمها إيمانويل لافيناس حول العلاقة بين رغبات الشخص، من ناحية، والقيم التي يعتنقها وتجعله مهتم بقضايا الغير وما بُنِيَ عليها من تطبيقات، من ناحية أخرى – ترى تلك الكتابات أن الإنسان يقر بقيم ومبادئ قائمة في ذاتها ولا يحتاج إلى البحث في عملية التشريع كي يتعرف عليها[2]. لنأخذ على سبيل

(1) Tetiana Mikhailina, SHADOW NORMS AS A THREAT TO NATIONAL AND INTERNATIONAL SECURITY, Ibid; Malinowski, Bronislaw, The Family Among the Australian Aborigines. Australia, Outlook Verlag, 2020, Page 11-12.

(2) إن الفكرة الأساسية التي سنستعين بها في إثبات وجود قيم تحرك التنظيم الاجتماعي وتدفعه بجانب التشريع تقوم على أساس طرح فلسفي قدمه فيلسوف فرنسي بارز، وهو إيمانويل لافيناس. هذا الطرح كما سنوضح في هذا المطلب يحتج بأن النفس الإنسانية تحمل في جنباتها نزعتان متشاحنتان: الأولى تتمثل في اهتمام الفرد برغباته الخاصة، والثانية تتمثل في اهتمامه بالآخرين. لكن هذه الفكرة، وما تحملها من تعقيدات فلسفية، تجعل القارئ في حاجة إلى الكثير من التعمق حتى يربط بينها وبين انصياع الفرد إلى التشريع والقيم الموازية في دولة القانون. لذلك، فإننا آثرنا في هذا المطلب الاستعانة بطرح لـ"جيل ستاوفر"، وهي أستاذ مساعد في الفلسفة في جامعة هارفارد. وتقوم ستاوفر بإسقاط أفكار لافيناس على وضع الفرد في دولة القانون؛ فالفرد في دولة القانون يجد

المثال جريمة زنى المحارم. تلك الجريمة لا تحتاج إلى تتبع نص تشريع العقوبات للفظها اجتماعيًا. بمعنى أوضح، فإن المجتمع يعتبر تلك الفعلة الشنعاء جريمة بغض النظر عن إرادة المشرع[1].

بالرغم من ذلك فإن انحراف بعض الأنظمة التشريعية ورفضها تجريم زنى المحارم يتسع معه البون بين القيم المنظمة لحركة الجماعة والتشريع الصادر عن مؤسسات الدولة[2]. إذًا، فعلى المستوى الأنطولوجي، هناك مجال للدفع بوجود بعض

نفسه في صراع بين الاقتصار على مصالحه والالتزام بالتشريع، من ناحية، والاهتمام بتكريس القيم التي يعتنقها، والتي عبرت عنها ستاوفر بمصطلحات مثل "العدالة" و"الحقوق عالمية التطبيق".
للاطلاع على طرح لافيناس، خاصة فيما يتعلق بوجود الفرد في مواجهة التزاماته تجاه غيره، يرجى مراجعة

EMMANUEL LEVINAS, Autrement qu'étre ou au-dela de l' essence, MARTINUS NIJHOFF / LA HA YE J 1974, Page 9 et suivante .

وللاطلاع على طرح ستاوفر، يرجى مراجعة:

Stauffer, J. (2007). The Rule of Law and its Shadow: Ambivalence, Procedure, and the Justice Beyond Legality. Law, Culture and the Humanities, 3(2), 226 & infra. https://doi.org/10.1177/1743872107076380, accessed on 4 September 2023

(1) هذا المثال مستوحى من مثال قدمته جيل ستاوفر في

Stauffer, J. (2007). The Rule of Law and its Shadow: Ambivalence, Procedure, and the Justice, Op. Cit., Page 227

لكن يجب التنويه أن المثال الذي قدمته ستاوفر في المرجع السابق كان يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية باعتبارها فعلًا مجرمًا من منظور القانون الدولي بغض النظر عن القانون الداخلي. ولقد رأينا أن هذا المثال لا يبرز الصورة التي نحاول أن نقدمها في طرحنا الخاص بالدور الذي تلعبه القيم الموازية للتشريع؛ لأن جريمة الإبادة تعد قاعدة آمرة من منظور القانون الدولي، أي لا يمكن لتشريع داخلي مخالفتها (المصدر:

Gallant, Kenneth S., International Criminal Jurisdiction: Whose Law Must We Obey?, Oxford University Press, 2022, Page 480 .)

لذلك، فإننا آثرنا أن نستبدل بها جريمة زنى المحارم؛ والسبب في ذلك يرجع إلى إنه رغم اعتبار الكثير من الأنظمة القانونية تلك الفعلة أمرًا مجرمًا، فإن بعض التشريعات الحديثة وما تبعها من تيارات فقهية شاذة حاولت إخراج جريمة زنى المحارم من دائرة القانون والتجريم. هذا المثال إذا يبرز النزاع بين القيم التي يعتنقها الفرد في الجماعة والتشريع (للمزيد حول هذا النزاع التشريعي حول تجريم زنا المحارم:

Dubber, Markus D. “POLICING MORALITY: CONSTITUTIONAL LAW AND THE CRIMINALIZARON OF INCEST.” The University of Toronto Law Journal, vol. 61, no. 4, 2011, pp. 737. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/41429395. Accessed 4 Sept. 2023(

(2) أما بخصوص التشريعات التي لم تجرم زنى المحارم فيعد أبرزها التشريع الفرنسي:

Hörnle, Tatjana. “Consensual Adult Incest: A Sex Offense?” New Criminal Law Review: An International and Interdisciplinary Journal, vol. 17, no. 1, 2014, pp. 77. JSTOR, https://doi.org/10.1525/nclr.2014.17.1.76. Accessed 30 Aug. 2022

القيم الموازية للمنظومة التشريعية – والتي تتولد منها قواعد ذاتية التنظيم للعلائق داخل الجماعة – وأن هذه القيم ليست تشريعًا في ذاتها؛ لأنها قد تخالف التشريع في فترة من الفترات [1]. في تلك الحالة تصبح القيم الموازية للتشريع ظلًا للنظام التشريعي[2].

ويحاول هذا الرأي الفلسفي إعطاء تفسير تأصيلي للحالة التي قد تنشأ فيها قيم موازية للتشريع – أو تمثل ظلاله – عبر استخدام بعض المفاهيم الخاصة بعلم النفس[3]؛ فيؤكد هذا الرأي أن وجود الإنسان داخل جماعة يقوم على ثلاثة محاور

---

(1) Stauffer, J. (2007). The Rule of Law and its Shadow: Ambivalence, Procedure, and the Justice, Op. Cit., Page 226

(يجدر التنويه هنا أن هذا الرأي الفلسفي، والذي حاول تأصيل ضرورة وجود قيم قد تتجاوز نص التشريع، لم يقف على طبيعة القيم المتجاوزة للتشريع المكتوب، ولم يعبأ بذلك. ونجد أنه أحيانًا قد يشير هذا الرأي إلى القواعد المتجاوزة لحدود نص التشريع باعتبارها قيم العدالة المجردة، وتارة أخرى باعتبارها قيم ترتقي لدرجة حقوق الإنسان (Ibid). لكن ذلك لا يعني أن هذا الطرح ينفصل عن مفهوم القواعد الموازية للتشريع كما نرنو إليه، لسببين: الأول، أن هذا الطرح ينبري في الأساس لفكرة الصراع بين القيم التي تجسد ما يعتقده الإنسان من مثل، من ناحية، وانصياعه التشريع من ناحية أخرى، أي أن غاية هذا الطرح التأكيد على وجود قيم منافسة للتشريع (Id., Page 227 and infra)، والثاني، أن بعض القيم قد يأخذ صورة حقوق الإنسان عالمية التطبيق، وبعضها الآخر قد يأخذ صورة الحقوق الأصيلة التي يختلف تطبيقها من جماعة لأخرى بحسب طبيعة كل جماعة، وهو ما يعرف حاليًا بالحقوق الأصيلة أو الأساسية في الدولة

) Armağan Teke Lloyd, Exclusion and Inclusion in International Migration: Power, Resistance and Identity, Transnational Press London, 2019, Page 149 .(

هذه القيم المجردة إذًا، بغض النظر عن صورتها، تعد تأصيلًا أنطولوجيًا للقيم الموازية للتشريع.

وهناك كتابات أخرى قدمت طرحًا مشابهًا تناولت فيه العلاقة بين سيادة القانون وبعض المثل الاجتماعية التي قد تعوق هذه السيادة، خاصة إذا خالف القانون هذه القيم. وقد فسرت هذه الكتابات تلك القيم المناوئة للتشريع بأنها المعايير الاجتماعية التي إن خالفت التشريع تجعل الأفراد غير مهتمين بمساعدة السلطة في ملاحقة هذه المخالفة (المصدر:

Daron Acemoglu & Matthew O. Jackson, "Social Norms and the Enforcement of Laws," Journal of the European Economic Association, European Economic Association, 2017, vol. 15(2), pages 245-245 .(.

هذا يعني أن هناك رأي غير نمطي في الفقه يقر بوجود قيم موازية للتشريع، ولا يهم هنا الاختلاف على مسماها ومدى اتفاق البشر عليها).

(2) Stauffer, J. (2007). The Rule of Law and its Shadow: Ambivalence, Procedure, and the Justice, Op. Cit., Page 234

(3) Id., PP. 228-229

ويرجى أيضًا مراجعة

Fiszman, Marc. « L'Autre chez Lévinas : une vision utopique de l'humain ? », La chaîne d'union, vol. 48, no. 2, 2009, pp. 64.

أساسية: "أنا"، و"الأنا" و"الذات"[1]. ويوضح هذا الرأي بأن "الذات" تمثل كينونة الشخص، وتعكس هويته بصورة كاملة، أي أن "الذات" تشمل وجود الشخص في ذاته وما يحمله من مفارقات تتمثل في القيم التي تربطه بالغير في مقابل الرغبات الشخصية. وفي ذلك، فإن "الذات" تشمل "أنا" و"الأنا"[2].

بخصوص المقصود بـ"الأنا" و"أنا"، يمكن استشفاف التالي. "الأنا" هي جانب الإنسان الذي يعبأ برغباته الشخصية ويحاول التنصل من أي التزام تجاه الآخرين. هذا الجانب من وجود الفرد يمثل رغباته ومصالحه[3]. في المقابل تمثل "أنا" ذلك الجانب من هوية الشخص الذي يؤثر ارتباطه بالغير على مصالحه الشخصية[4].

ويوضح هذا الرأي بأن الفرد في محاولته لإدراك ذاته فإنه يعبر هذه الرحلة عبر "الأنا"، والتي تعبر عن رغباته ومصالحه، نحو "أنا"، وهي ترمز إلى انغماس الفرد في معاناة الآخرين وتحمل قضاياهم. وبذلك، تتحطم الرغبات الشخصية، أي "الأنا"، عند صخرة إدراك الفرد بقضايا الآخرين، أي "أنا"[5]. إذا هناك صراع بين "الأنا" و"أنا" يخوضها الفرد في رحلة إدراكه لذاته.

بإسقاط ذلك التأصيل الفلسفي على واقع دولة القانون المعاصر، نجد أن الفرد كعضو في الجماعة مكبل بقيدين قد يكونا متنافرين: القيد الأول هو الالتزام بنص التشريع الذي يمكنه أن يستعمله لتحقيق مصالحه، والقيد الثاني هو الالتزام بالقيم التي

---

(1) Stauffer, J. (2007). The Rule of Law and its Shadow : Ambivalence, Procedure, and the Justice, Ibid

(2) Ibid

(3) Ibid

(4) Ibid

(5)(52) Stauffer, J. (2007). The Rule of Law and its Shadow: Ambivalence, Procedure, and the Justice, Op. Cit., PP. 228-229

وحول نفس الفكرة يمكن مراجعة:

Fiszman, Marc. « L'Autre chez Lévinas : une vision utopique de l'humain ? », Op. Cit., PP. 64-65

وللمزيد من التفصيل حول هذه الفكرة كما قدمها لافيناس، يرجى مراجعة

EMMANUEL LEVINAS, EMMANUEL LEVINAS, Autrement qu'étre ou au-dela de l' essence, Op. Cit., Page 156 and infra.

يعبر فيها عن رفضه لمعاناة غيره[1].

ولما كانت قيم الإنسان ترتبط في الأصل بكونه عضوًا في جماعة ويعمل على الانخراط فيها، فإن القيم التي يتحرك من أجلها الفرد إن لم تكن تشريعًا هي قيم موازية له يكتسبها الفرد نتيجة نشأته في الجماعة التي ينتمي إليها. تلك القيم إذا يعتنقها الفرد باعتباره عضوًا في الجماعة ويعمل على تكريسها[2].

وعليه، فإن تلك الحالة الجدلية بين المثل التي يرى فيها الفرد قيمه والقواعد القانونية التي تمثل إلزامًا على عاتقه تؤصل لذلك التدافع بين قواعد التشريع والقيم الموازية للتشريع والتي يكتمل معها عقد التنظيم الاجتماعي[3]. هذا التدافع هو ما

---

(1) Stauffer, J. (2007). The Rule of Law and its Shadow: Ambivalence, Procedure, and the Justice, Id., Page 239 and infra

(2) Ibid;

وفي نفس المعنى يمكن أيضًا مراجعة

Spirkin, A., Dialectical materialism, [translated from the Russian by Robert Daglish], Progress Publishers Moscow, 1983, Page 264;

ويمكن أيضًا مراجعة

Richardson, John. Nietzsche's Values, Oxford University Press, 2020, Page 22

(3) المنهج الجدلي في البحث يقوم على مقدمة للمسألة محل الجدال، ثم تقديم الحجج المؤيدة والمعارضة للمسألة قبل الوصول للنتيجة. للمزيد حول هذا الأمر يرجى مراجعة:

Mason, R., Leschly, K., Feinberg, A. and Smith, J.H. (1982), A DIALECTICAL APPROACH TO RESEARCH AND DEVELOPMENT PLANNING, Policy Studies Journal, 10: 653-654, https://doi.org/10.1111/j.1541-0072.1982.tb00644.x, accessed on 5 September 2023; Seligman, J. (2013). Dialectical Inquiry–Does It Deliver? A User Based Research Experience. The Qualitative Report, 18(39), Page 14. https://doi.org/10.46743/2160-3715/2013.1462, accessed on 5 September 2023; Tetiana Mikhailina, SHADOW NORMS AS A THREAT TO NATIONAL AND INTERNATIONAL SECURITY, Op. Cit., Page 504

ولما كان التأصيل الفلسفي للقيم الموازية يقوم على مناظرة مفترضة، أو جدال حكمي، بين ميل "الأنا" نحو اقتصار اهتمام الفرد على مصالحه الشخصية، من ناحية، و"أنا" التي تدفعه إلى الاهتمام بأمور الغير في مجتمعه، لما كان هذا الجدال هو مناط التأصيل الفلسفي لوجود قيمة موازية للتشريع، فإن هذا البحث يعد جدليًا في كنهه. يمكن استنباط هذه النزعة الجدلية من ثنايا سطور لافيناس نفسها:

EMMANUEL LEVINAS, EMMANUEL LEVINAS, Autrement qu'étre ou au-dela de l' essence, Op. Cit., PP. 74-75

يؤصل لوجود قيم توازي التشريع داخل الجماعة وتساهم في ضبط سلوك أفرادها.

المطلب الثاني

التأصيل الأنثروبولوجي للعلاقة بين القانون والقيم الموازية

بالنظر إلى الكتابات التي تناولت القانون من منظور أنثروبولوجي فإن هذه الكتابات قد تجاوزت المعرفة التقليدية التي تعتبر أن التشريع يمثل غائية في ذاته. وترى هذه الكتابات أن دراسة تركيبة الجماعة تدلنا إلى ما تقوم عليه من قيم تفسر كيف يتم تنظيم سلوك الأفراد فيها، أكان ذلك عبر التشريع أم قواعد أخرى توازيه[1].

ولتبسيط الصورة، فإن هذه الكتابات تتساءل عن الطور الأول الذي وُجِدَت فيها الجماعة وكيفية تنظيم العلائق التي تربط أفرادها[2]. هذا النوع من الدراسات يعتمد على دراسة تنظيم الجماعة في صورتها الأولية، أو ما يطلق عليه بعض باحثي

---

(1)(57) للمزيد حول هذا الأمر يرجى مراجعة

Kojo Yelpaala, Legal Consciousness and Contractual Obligations, Op. Cit., PP. 234-236

(يهتم علماء الأنثروبولوجي في الأساس بالدوافع التي تجعل الفرد يعيش في جماعة ويرتبط معها بمواثيق عبر دراسة الوحدة الأولية التي تمثل تفسيرًا لإيمان الفرد بهذا الانتماء. ولذلك، فإن كتابات باحثي الأنثروبولوجي لا تتوقف عند مرحلة القانون الذي يلتزم به هذا الأفراد بمفهومه النمطي المعاصر، إن وجد، ولكنها تحاول معرفة القيم التي تلتف حولها تلك الجماعة وتجعل الفرد مطمئنًا إلى ضرورة التزامه بالقواعد التي تنظم الحركة فيها. هذا السبب هو ما دفع كثير من علماء الأنثروبولوجي إلى التفرقة بين التشريع بمفهومه الغربي، أو الروماني، من ناحية، والقيم والمعايير الاجتماعية التي تفسر سلوك الجماعة من ناحية أخرى (المصدر:

Ibid)

هذه التفرقة الحكمية بين القانون بمعنى التشريع، من ناحية، والقانون بمعني القيم التي تؤصل لحركة الجماعة، من ناحية أخرى، تفسر اضطراب بعض أقطاب الأنثروبولوجي، مثل مالينوفسكي، عند محاولتهم وضع تعريف للقانون مستنبط من دراسة الجماعات البدائية؛ فتارة ما يُعَرِّف القانون باعتباره مجموعة القواعد المماثلة للتشريع في الأمم المتحضرة، وتارة أخرى يعرفها بأنها قيم مختلفة عن مفهوم التشريع تسري داخل الجماعة.

I. Schapera, Malinowski's Theories of Law, In Man and Culture: An Evaluation of the Work of Malinowski [1957], 1st edition, Routledge, 2002, Page 140.

هذا الاضطراب الذي أحدثته حقيقة وجود قواعد موازية للتشريع تقوم بعملية التنظيم الاجتماعي هو ما أوقع الخلاف بين الفقهاء حول تعريف القانون؛ فبعضهم حصر تعريفه للقانون في قواعد التشريع، والبعض الآخر عرفه بصورة أوسع تشمل القيم الموازية للتشريع أو المماثلة له والتي تساهم في تنظيم الجماعة:

Nader, Laura. "The Anthropological Study of Law." American Anthropologist, vol. 67, no. 6, 1965, pp. 4. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/668837. Accessed 6 Sept. 2023.

(2) Kojo Yelpaala, Legal Consciousness and Contractual Obligations,Op. Cit., Page 234

الأنثروبولوجيا "الإنسان المتوحش"[1]. هذه الصورة الأولية للجماعة لا تقف عند حدود القانون بمفهوم دولة القانون أو المؤسسات، لكنها تقدم مرحلة ما قبل إنشاء المؤسسات، حيث تسود المعايير الأولى التي يلتزم بها الأفراد؛ لذلك فإن هذا النوع من الدراسات غالبًا ما يهتم بدراسة القانون في الجماعات الأفقية[2].

وعليه، فإن الدراسة الأنثربولوجية للقانون تحمل في طياتها ازدواجية تقوم على أساس التفرقة بين القانون بمفهومه المعاصر، من ناحية، والقيم أو المعايير التي تربط الجماعة ويلتزم بها أفرادها، من ناحية أخرى[3]. هذا النموذج الأخير – المتمثل في قيم ومعايير غير مكتوبة – يلزم أفراد الجماعة حتى وإن غاب عن تلك الجماعة مفهوم الحكومة المركزية[4].

عليه، ومن المنظور الأنثروبولوجي، لا يجب أن يقتصر معنى القانون على صورة التشريع الصادر من المؤسسات الحاكمة في الدولة المركزية، ولكنه – أي القانون – قد يرتبط بالأخلاق والذوق والقواعد الدينية والمعايير الاجتماعية[5].

لكن هذا المنحنى الذي اتخذته السردية الأنثروبولوجية عند تناولها مفهوم القانون بصورة شاملة يثير التساؤل عن الدور الذي يلعبه التشريع، بمفهومه الحديث، غربي الذاتية، في الجماعة. بمعنى أوضح، هل التشريع يظهر في الأمم المتطورة

([1]) Ibid

[2] (59) Malinowski, Bronislaw, Crime And Custom In Savage Society, Harcourt Brace, 1926, Page 12-13

(هذه الصورة البدائية من صور التنظيم الاجتماعي، والتي قدمها مالينوفسكي عند حديثه عن مفهوم القانون عند الجماعات البدائية، لا تنبئ فقط عن وجود قيم موازية للتشريع المكتوب، ولكنها تؤكد فاعلية هذه القيم في استقرار المجتمع. ويرجع مالينوفسكي هذا الاستقرار إلى قابلية أفراد الجماعة البدائية للالتزام بمعايير الجماعة أو القيم الموازية للتشريع طواعية. على النقيض، فإن التشريع كصورة متطورة للقانون وفقًا لهذا الرأي يتم فرضه على الأفراد قسرًا)

[3] 60) Malinowski, Bronislaw, Crime And Custom In Savage Society, Op. Cit., PP. 12-13

[4] Ibid;

وللاطلاع على بعض محاولات مالينوفسكي وضع إطار للتنظيم الاجتماعي يناظر بين القيم التي تقيم الجماعات البدائية والمفهوم النمطي للقانون يرجى مراجعة:

Malinowski, Bronislaw The Family Among the Australian Aborigines, Op. Cit., PP. 11-14

[5] Malinowski, Bronislaw, Crime And Custom In Savage Society, Op. Cit., Page 11

كبديل للقانون بمفهومه البدائي أم أنه أحد أشكال القانون؟[1]

وفي واقع الأمر، فإن التعمق في الدور الأنثروبولوجي الذي يلعبه القانون في الجماعات الغربية عند مقارنته بغيره من الجماعات يجيبنا عن هذا التساؤل[2]. مثلًا، إذا نظرنا إلى الجماعة الصينية نجد أن فكرة استقلالية الفرد لم تكن موجودة. الفرد في الجماعة الصينية مرتبط بوسط أكبر ويعمل على تحقيق نتيجة تسمو على رغباته الشخصية[3]. لذلك، ففي الحضارة الصينية، فإن الفرد يفترض فيه أن يندمج مع الجماعة بمواثيق تمثل الذوق والفن والأخلاق. نحو هذا الهدف الأكبر تذوب فكرة الفرد المستقلة، وبالتالي تذوب فكرة القانون؛ لأن الأخير بمفهومه المعاصر قائم على تنظيم حقوق الفرد وواجباته[4].

بمعنى أوضح، ترى الحضارة الصينية أن الحاجة إلى وضع تشريع تمثل ردة

---

(1) هذا السؤال مستوحى مما قدمه مالينوفسكي عن القيم السائدة في الجماعات البدائية باعتبارها صورة من صور القانون مقابلة للتشريع في الجماعات المتطورة

Malinowski, Bronislaw, The Family Among the Australian Aborigines, Id., PP. 11-12

ويمكن تلمسه أيضًا في ثنايا الخلاف السائد بين الفقهاء حول تعريف القانون وما إذا كان الأخير هو التشريع فقط أم يشمل القيم التي تلتزم بها الجماعات البدائية

Nader, Laura. "The Anthropological Study of Law, Op. Cit., Page 4

ذلك أن اعتبار القيم السائدة في جماعة ما هي القانون ومقابلة ذلك بالتشريع كما تقدمه دولة القانون المعاصرة يجعلنا نتساءل عما إذا كان التشريع هو "البديل الحديث لمفهوم القانون القديم" أم أنه "صورة متطورة تعبر بها الدولة الحديثة عن مفهوم للقانون لا يزال ساريًا داخل كل جماعة بشرية".

(2)للمزيد حول الذاتية الغربية التي تتميز بها منظومة دولة القانون، والتي جعلت من التشريع الصادر من المؤسسات ذات الطراز الغربي مرادفًا لفكرة القانون بصورة عامة، يمكن مراجعة:

Kenneth B. Nunn, Law as a Eurocentric Enterprise, 15(2) Law & Ineq. 323 (1997), Page 326-328;

وحول نفس الفكرة، والتي انتقدت اعتبار نظرية القانون الوضعي – وهي أس مفهوم دولة القانون الحديث – الصورة الأصيلة لمفهوم القانون، يرجى مراجعة:

James Krueger, A CRITIQUE OF POSITIVISM AS A BELIEF SYSTEM, Op. Cit., PP. 341-342

(3) (65) Zuo, Anlei, China's Approaches to the Western-Dominated International Law: A Historical Perspective from the Opium War to the South China Sea Arbitration Case (June 29, 2017). The University of Baltimore Journal of International Law, 2018 Forthcoming, page 5-8. Available at SSRN :https://ssrn.com/abstract=3024481, accessed on 5 August 2022; Randall Nadeau, 'Confucianism and the Problem of Human Rights,' Intercultural Communication Studies XI (2002): 114-115.

(4) (66) Zuo, Anlei, China's Approaches to the Western-Dominated International Law: A Historical Perspective from the Opium War to the

حضارية[1]. وترى الجماعة الصينية أن الغوغاء فقط هم بحاجة إلى تشريع مكتوب يرشدهم إلى الفضيلة. خلافًا لذلك، لا تحتاج الأمم المتحضرة إلى التشريع[2]. ويمكن القول هنا أن فكرة التشريع تذوب في قيم أكبر محركة للجماعة الصينية.

على النقيض، تسود في الحضارة الغربية فكرة سمو الفرد وسيطرته على الطبيعة من حوله[3]. الفرد الغربي، إذًا، يحاول استكشاف قوانين الطبيعة بغرض السيطرة عليها. نتج عن ذلك انتشار محاولات استكشاف قوانين الطبيعة، وسيادة مبدأ السببية في الفكر الغربي[4].

عند انطباق مبدأ السببية على عالم القانون، نجد أن انطباق هذا المبدأ يتمثل في وضع تشريع ينظم سلوك الأفراد[5]. هذا التشريع الذي تصدره المؤسسات الحاكمة لإدارة دفة التنظيم الاجتماعي داخل الجماعة يمثل انعكاسًا لمبدأ السببية الذي يرى الإنسان الغربي من خلاله حركة الطبيعة[6].

وعليه، فيمكن القول بأن التشريع، بمفهومه المعاصر، يتولد من رحم مجموعة أكبر من القيم الموازية له والتي تمثل ظله. هذه القيم تبقى؛ لتنظم حركة الجماعة بجانب التشريع[7].

خاتمة المبحث

إذًا، فإن النظرة الأنطولوجية المتعلقة بوجود الجماعة وتنظيم سلوك الأفراد

South China Sea Arbitration Case, Op. Cit., PP. 5-8; Randall Nadeau, 'Confucianism and the Problem of Human Rights, Op. Cit., PP. 114-115;
آلان سوبيو (ترجمة عادل بن نصر)، الإنسان القانون: بحث في وظيفة القانون الأنثروبولوجية، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2012، صـــ101-102

(1) آلان سوبيو (ترجمة عادل بن نصر)، الإنسان القانون: بحث في وظيفة القانون الأنثروبولوجية، المرجع السابق

(2) المرجع السابق

(3) (69) Erika Wilson, The Legal Foundations of White Supremacy, 11 DePaul J. for Soc. Just. (2018), Page 3; Ruuska T, Heikkurinen P, Wilén K. Domination, Power, Supremacy: Confronting Anthropolitics with Ecological Realism. Sustainability. 2020; 12(7):2617., Page 5-6 https://doi.org/10.3390/su12072617. Accessed 9 September 2023; Kenneth B. Nunn, Law as a Eurocentric Enterprise, 15(2) Law & Ineq. 323 (1997), Op. Cit., Page 331

(4) آلان سوبيو (ترجمة عادل بن نصر)، الإنسان القانون: بحث في وظيفة القانون الأنثروبولوجية، مرجع سابق، صـــ107 وما بعدها

(5) المرجع السابق

(6) المرجع السابق

(7) المرجع السابق

فيها – سواء أتم إخراجها فلسفيًا أم أنثروبولوجيًا – تنبئ عن إطار لمعالم تشمل التشريع الصادر عن السلطة التي تمثل الجماعة، وقيم موازية للتشريع تمثل وقودًا يفسر لنا حركة الجماعة وطبائع كل من العلائق والمواثيق التي تربط أفرادها[1]. ويمكن القول إن هذا المجال الخصب من القيم التي تمثل امتدادًا للنظام القانوني قد تعمل بالتوازي مع التشريع، وقد تكون مصدرًا لهذا التشريع.

[1] هذه النتيجة عامة تتوافق مع المحاولات التي سعت إلى إماطة اللثام عن القيم الموازية للتشريع. يرجى في ذلك مراجعة المبحث الأول من هذه الدراسة.

الخاتمة

باستعراضنا للتأصيل الأنطولوجي للقيم الموازية للتشريع، والتي تجسد ظل المنظومة القانونية، نأمل أن نكون قد وفقنا في وضعنا إطارًا نظريًا للقيم الموازية للتشريع في منظومة دولة القانون المعاصرة.

ولقد بينا أن جانبًا من الفقهاء قد كشف النقاب عن بعض الحالات التي لا يُكتفَى فيها بالتشريع، ولكن قد يحتاج فيها كل من المشرع والقضاء إلى التعويل على بعض القيم الموازية للتشريع والتي تنشأ في ظله. بعض هذه القيم قد تمثل مصدرًا للقانون، كالقيم التي أحدثت خلافًا في تفسير التعديل التاسع للدستور الأمريكي، وبعضها قد يكون في ذاته موازيًا للتشريع كظاهرة المعايير الاجتماعية. لكن هذه الكتابات افتقرت إلى التأصيل النظري الذي يفسر نشأة القيم الموازية للتشريع، ويحدد كنهها.

لذلك، فإننا في هذه الدراسة قد قمنا بوضع دراسة أنطولوجية شخصية؛ لنحاول من خلالها توضيح نشأة القيم الموازية للتشريع كما يراها أفراد الجماعة في دولة القانون الحديثة. هذه النشأة تدعمها الدراسة الفلسفية لموقف الفرد من دولة القانون، والدراسة الأنثروبولوجية لنشأة الجماعة التي تقوم على قواعدها دولة القانون الحديثة.

ولقد رأينا كيف أوضحت الدراسة الفلسفية أن هناك مجموعة من القيم التي تلزم الفرد وتشكل هويته بجانب مصالحه الشخصية التي قد يجد إشباعها في اتباع التشريع. لذلك، فالفرد في دولة القانون يقبع بين مطرقة التشريع وسندان هذه القيم.

أما بالنظر إلى الدراسة الأنثروبولوجية، فإن الجماعة التي تقيم دولة القانون تقوم في ذاتها على مجموعة من القيم أو المبادئ العليا التي تمثل قوام الجماعة. هذه المبادئ العليا هي ما حاول علماء الأنثروبولوجيا وصفها كمعايير تقوم عليها الجماعة وترسم ملامح مفهوم القانون لديها.

وبالحديث عن التوصيات، فإن أُولى توصيات هذه الدراسة هي دعوة الفقه نحو إعادة قراءة مفهوم القانون داخل الجماعة – أو حتى داخل دولة القانون – بطريقة تقر بحقيقة وجود قيم موازية للتشريع.

ثانيا، ربما يجدُر بالمشرع – سواء الدستوري أم العادي – وضع آلية دستورية

لمراقبة القيم القانونية الراسخة في وجدان الجماعة والتي تقوم عليها الدولة؛ فقد تأخذ تلك الآلية شـكل إعادة ترتيب لعمل السـلطات الثلاث بما يقلل الحواجز بينها ويعظّم دور البحث في القيم القانونية المصرية وأصولها العليا، وقد تأخذ صورة إنشاء جهاز أو سلطة تراقب تبلور قيم القانون، وبالتالي إفساح المجال لتطبيقها.

ثالثًا، فإننا نوصي القضاء بضرورة إعادة قراءة التشريعات بطريقة لا تصطدم مع قيم القانون. قد يأخذ هذا الأمر صـورة إعادة صـياغة إطار مفهوم النظام العام وتطبيقه بصـورة يمكن من خلالها اسـتيعاب قيم القانون داخل الجماعة. ويمكن للقضاء أيضًا تطوير مفهوم قيم القانون؛ كي يكون الأخير معيارًا يستعين به القضاء في عمله وفي قراءته للتشريع.

رابعًا، وأخيرًا، فإننا نوصي بضرورة الاهتمام بمراكز البحث التي تعمل على استكشاف القيم السارية في وجدان الجماعة، ودراسة أثرها في تنظيم سلوك الأفراد بجانب التشريع. هذه الدراسات يمكنها أن تكون مرشدًا لمؤسسات الدولة في إدارتها لدفة الجماعة بما لا يتعارض مع قيمها.

قائمة بأهم المراجع

مراجع باللغة العربية:

1. ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر، جزء المقدمة، دار الفكر للطباعة والنشر، 2001.
2. أحمد أبو زيد، الثأر: دراسة أنثروبولوجية بإحدى قرى الصعيد، دار المعارف بمصر والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1965.
3. أحمد محمود هويدي، مدخل إلى تاريخ الأديان، بيان للترجمة والنشر والتوزيع، 2020.
4. آلان سوبيو (ترجمة عادل بن نصر)، الإنسان القانون: بحث في وظيفة القانون الأنثروبولوجية، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2012
5. بخيت، مصطفى سالم عبد. "المبادئ العامة للقانون بوصفها مصدرا للقانون الدولي الجنائي." مجلة العلوم القانونية مجلد 32, عدد 1 (2017)
6. تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "في عرف من؟ دراسة عن دور الجلسات العرفية في النزاعات الطائفية ومسئولية الدولة، مايو 2015،
7. سامح فوزي، ألوان الحرية - الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم، مكتبة الشروق الدولية، 2007
8. السيد ياسين وآخرون (تقديم وتحرير نازلي معوض أحمد)، الخبرة السياسية المصرية في مائة عام: أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية، ٤-٦ ديسمبر ١٩٩٩، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001
9. روبرت أليكسي، فلسفة القانون: مفهوم القانون وسريانه (ترجمة كامل فريد السالك)، منظمة الحلبي الحقوقية، 2013.
10. السنهوري وأحمد حشمت أبو ستيت، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1950.
11. السيد العربي حسن، القانون والمجتمع: مدخل إلى علم الاجتماع القانوني عند ماكس فيبر، دار النهضة العربية، 1995.
12. عبد الستار ابراهيم، الإنسان وعلم النفس، عالم المعرفة، عدد 86، الكويت 1985
13. عماد طارق البشري، فكرة النظام العام في النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والفقه الإسلامي، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثانية، 2011.

14. عوض المر، الرقابة القضائية على دستورية القوانين في ملامحها الرئيسية، مركز رينيه – جان دبوي للقانون والتنمية، 2003.
15. مصـطفي النشـار ومحمد ممدوح عبد المجيد، فلسـفة القانون وإشـكالياتها، الدار المصرية اللبنانية، 2018.

مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Adams, W.A. (2016). Popular Culture and Legal Pluralism: Narrative as Law (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315601359. Accessed 30 Apr. 2023
2. Advances in Experimental Social Psychology. Netherlands, Elsevier Science, 1969, Page 317
3. Alexander Tsesis, The Declaration of Independence and Constitutional Interpretation, 89 S. CAL. L. REV. 369 (2016).
4. ALFRED DENNING, The Spirit of the British Constitution, The Canadian Bar Review, Vol. 29 No. 10 (1951)
5. Allsop, Justice James --- "The Rule of Law is not a law of rules", (FCA), [2018], FedJSchol 22. Available at: http://www.austlii.edu.au/au/journals/FedJSchol/2018/22.html. Accessed on 8 December 2022;
6. Andrzej Rapaczynski, The Ninth Amendment and the Unwritten Constitution: The Problems of Constitutional Interpretation, 64 CHI.- KENT L. REV. (1988). Available at: https://scholarship.law.columbia.edu/faculty_scholarship/2221؛, accessed on 10 February 2023;
7. Arnold Baise (2020) The objective–subjective dichotomy and its use in describing probability, Interdisciplinary Science Reviews, 45:2, DOI: 10.1080/03080188.2019.1705559, accessed on 2

September 2023

8. Augusto Zimmermann, Lael Daniel Weinberger, Secularization by law? The establishment clauses and religion in the public square in Australia and the United States, International Journal of Constitutional Law, Volume 10, Issue 1, January 2012, https://doi.org/10.1093/icon/mor077, accessed on 11 February 2023
9. Bakulina, L. (2014). “The Roman Spirit” of the Code of Napoleon. Mediterranean Journal Of Social Sciences, 5(24). Retrieved from https://www.mcser.org/journal/index.php/mjss/article/view/5025. Accessed 21 February 2023;
10. Benson Tusasirwe, The Basic Structure Doctrine and Constitutional Restraint: Take-away from the “Age Limit” Decision, The Centre for Public Interest Law, May 2019. Available at: https://cepiluganda.org/wp-content/uploads/2019/06/Basic-Structure-Doctrine.pdf, accessed on 25 April 2023
11. Brian Edgar Butler, ”Law and Economics”, The Internet Encyclopedia of Philosophy, ISSN 2161-0002, https://iep.utm.edu/. Accessed on 1 October 2022.
12. Brophy, Alfred L. “‘Over and above... There Broods a Portentous Shadow,--The Shadow of Law’: Harriet Beecher Stowe’s Critique of Slave Law in ‘Uncle Tom’s Cabin.’” Journal of Law and Religion, vol. 12, no. 2, 1995, pp. 457–506. JSTOR, https://doi.org/10.2307/1051590. Accessed 2 Aug. 2023

13. Bumiller, Kristin. “Victims in the Shadow of the Law: A Critique of the Model of Legal Protection.” Signs, vol. 12, no. 3, 1987, pp. 421–39. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/3174330. Accessed 31 July 2023.
14. Chen, Ming Hsu, Regulatory Rights: Civil Rights Agencies, Courts, and the Entrenchment of Language Rights (January 1, 2018). The Rights Revolution Revisited (Cambridge University Press 2018), U of Colorado Law Legal Studies Research Paper No. 18-22, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3180818
15. Cooter, Robert and Ulen, Thomas, "Law and Economics, 6th edition" (2016). Berkeley Law Books. Book 2. http://scholarship.law.berkeley.edu/books/2. Accessed 13 Sep. 2022.
16. Corwin, Edward S. “The Basic Doctrine of American Constitutional Law.” Michigan Law Review, vol. 12, no. 4, 1914. JSTOR, https://doi.org/10.2307/1276027. Accessed 14 Feb. 2023 ؛
17. Daron Acemoglu & Matthew O. Jackson, "Social Norms and the Enforcement of Laws," Journal of the European Economic Association, European Economic Association, 2017, vol. 15(2)
18. David S. Schwartz, The Spirit of The Constitution: John Marshall And The 200-Year Odyssey Of Mcculloch V. Maryland, Oxford University Press, 2019
19. David Trubek, “Max Weber on Law and the Rise of Capitalism,” 1972 Wisconsin Law Review 720 (1972)
20. Dreisbach, Daniel L. “Introduction: Christianity and

American Law.” Great Christian Jurists in American History, edited by Daniel L. Dreisbach and Mark David Hall, Cambridge University Press, Cambridge, 2019. Law and Christianity.

21. Dubber, Markus D. “POLICING MORALITY: CONSTITUTIONAL LAW AND THE CRIMINALIZARON OF INCEST.” The University of Toronto Law Journal, vol. 61, no. 4, 2011. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/41429395. Accessed 4 Sept. 2023
22. Dunham, William Huse. “The Spirit of the British Constitution: Form and Substance.” The University of Toronto Law Journal, vol. 21, no. 1, 1971. JSTOR, https://doi.org/10.2307/825419. Accessed 16 Feb. 2023.
23. Eisner, L., Turner-Zwinkels, F., & Spini, D. (2021). The Impact of Laws on Norms Perceptions. Personality and Social Psychology Bulletin, 47(7). https://doi.org/10.1177/0146167220959176. Accessed 9 September 2023)
24. Elster, Jon. “Social Norms and Economic Theory.” The Journal of Economic Perspectives, vol. 3, no. 4, 1989. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/1942912. Accessed 31 July 2023.
25. Eric Posner, "Law and the Emotions" (John M. Olin Program in Law and Economics Working Paper No. 103, 2000)
26. Erika Wilson, The Legal Foundations of White Supremacy, 11 DePaul J. for Soc. Just. (2018);
27. Fraser, David. “Shadows of Law, Shadows of the Shoah: Towards a Legal History of the Nazi Killing Machine.” Oxford Journal of Legal Studies, vol. 32,

no. 2, 2012, pp. 401. JSTOR,
http://www.jstor.org/stable/41682784. Accessed 31 July 2023

28. Frederick Schauer, Why the Declaration of Independence Is Not Law—and Why It Could Be, 89 South Carolina Law Review 619 & 627 (2016).
29. Gallant, Kenneth S., International Criminal Jurisdiction: Whose Law Must We Obey?, Oxford University Press, 2022
30. Geréby, György. “Political Theology versus Theological Politics: Erik Peterson and Carl Schmitt.” New German Critique, no. 105, 2008. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/27669242. Accessed 25 Nov. 2022.
31. Grey, Do We Have an Unwritten Constitution? 27 Stan. L. Rev. 703, 709 (1975).
32. Hart, H. L. A. “Positivism and the Separation of Law and Morals.” Harvard Law Review, vol. 71, no. 4, 1958. JSTOR, https://doi.org/10.2307/1338225. Accessed 11 Feb. 2023.
33. Henley, Kenneth. “Abstract Principles, Mid-Level Principles, and the Rule of Law.” Law and Philosophy, vol. 12, no. 1, 1993. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/3505007. Accessed 20 Feb. 2023.
34. Hörnle, Tatjana. “Consensual Adult Incest: A Sex Offense?” New Criminal Law Review: An International and Interdisciplinary Journal, vol. 17, no. 1, 2014. JSTOR, https://doi.org/10.1525/nclr.2014.17.1.76. Accessed 30 Aug. 2022)

35. Hunt, Lynn. Inventing Human Rights: A History. United States, W. W. Norton, 2008
36. Hurst Hannum, The Status of the Universal Declaration of Human Rights in National and International Law, 25 Ga. J. Int'l & Comp. L. 287 (1996). Available at:
https://digitalcommons.law.uga.edu/gjicl/vol25/iss1/13, accessed on 10 December 2020.
37. I. Schapera, Malinowski's Theories of Law, In Man and Culture: An Evaluation of the Work of Malinowski [1957], 1st edition, Routledge, 2002
38. James Krueger, A CRITIQUE OF POSITIVISM AS A BELIEF SYSTEM, 3(2) Mizan Law Rev (2009).
39. John Chitakure, Death Rituals Among the Karanga of Zimbabwe: Praxis, Significance, and
Changes, N.p., Wipf & Stock Publishers, 2021;
40. John Locke, An Essay Concerning the True Original Extent and End of Civil Government, Edes and Gill, in Queen-Street, 1773
41. John Searle, The Construction of Social Reality, New York, 1995
42. Kenneth B. Nunn, Law as a Eurocentric Enterprise, 15(2) Law & Ineq. 323 (1997),
43. Kojo Yelpaala, Legal Consciousness and
Contractual Obligations, 39 MCGEORGE L.REV. ___ (2008)
44. Lawrence, Michael et al. "Judgmental Forecasting: A Review of Progress over the Last 25years." International Journal of Forecasting 22.3 (2006);
45. Levy, Michael. "Ninth Amendment". Encyclopedia Britannica, 27 Dec. 2022,

https://www.britannica.com/topic/Ninth-Amendment. Accessed 2 August 2023.

46. Malinowski, Bronislaw, Crime And Custom In Savage Society, Harcourt Brace, 1926
47. Malinowski, Bronislaw, The Family Among the Australian Aborigines. Australia, Outlook Verlag, 2020
48. Mason, R., Leschly, K., Feinberg, A. and Smith, J.H. (1982), A DIALECTICAL APPROACH TO RESEARCH AND DEVELOPMENT PLANNING, Policy Studies Journal, 10, https://doi.org/10.1111/j.1541-0072.1982.tb00644.x, accessed on 5 September 2023;
49. Mate, Manoj, State Constitutions and the Basic Structure Doctrine (April 1, 2014). Columbia Human Rights Law Review, Vol. 45, No. 362, 2014. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2429993. Accessed 16 Feb. 2023.
50. McAdams, R.H. and Nadler, J. (2008), Coordinating in the Shadow of the Law: Two Contextualized Tests of the Focal Point Theory of Legal Compliance. Law & Society Review, 42: 865-898. https://doi.org/10.1111/j.1540-5893.2008.00361.x. Accessed 9 September 2023
51. McClain, Emlin. “Unwritten Constitutions in the United States.” Harvard Law Review, vol. 15, no. 7, 1902. JSTOR, https://doi.org/10.2307/1322928. Accessed 10 Feb. 2023.
52. Mikhailina, T., and R. . Grynyuk. “The Spread of Shadow Norms Beyond State Legal System:

Challenges of a Globalized Society". European Journal of Transformation Studies, vol. 8, no. 1, Sept. 2020, https://czasopisma.bg.ug.edu.pl/index.php/journal-transformation/article/view/4994. Accessed 2 August 2023

53. Mnookin, Robert H., and Lewis Kornhauser. "Bargaining in the Shadow of the Law: The Case of Divorce." The Yale Law Journal, vol. 88, no. 5, 1979. JSTOR, https://doi.org/10.2307/795824. Accessed 2 Sept. 2023
54. Nabers, D. (2007). Shadows of Law: Melville, Stowe, and the Government of Liberty. Law, Culture and the Humanities, 3(1), 102 & infra. https://doi.org/10.1177/1743872107073240
55. Nader, Laura. Law in Culture and Society. University of California Press, 1997.
56. Nader, Laura. "The Anthropological Study of Law." American Anthropologist, vol. 67, no. 6, 1965, pp. 4. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/668837. Accessed 6 Sept. 2023
57. Nousiainen, K. (2021). General theory of legal design in law and economics framework of commercial contracting. Journal of Strategic Contracting and Negotiation, 5(4). https://doi.org/10.1177/20555636211061611. Accessed 13 Sep. 2022
58. Oommen, T. K. "The Pasts and Futures of Anthropology and Sociology: Implications of Shifting Locations." Sociological Bulletin, vol. 59, no. 3, 2010. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/23620886. Accessed 28 Feb. 2023.

59. Parisi, F. Positive, Normative and Functional Schools in Law and Economics. Eur J Law Econ 18, (2004). https://doi.org/10.1007/s10657-004-4273-2. Accessed 13 Sep. 2022.
60. Rajpal, L., and M. Vats. “Dharma and the Indian Constitution”. Christ University Law Journal, vol. 5, no. 2, July 2016, doi:10.12728/culj.9.6, accessed on 24 April 2023.
61. Ramcharan, Robin & Ramcharan, Bertrand, Asia and the Drafting of the Universal Declaration of Human Rights, Palgrave Macmillan Singapore (2019). 10.1007/978-981-13-2104-7, accessed on 11 February 2023
62. Randall Nadeau, ‘Confucianism and the Problem of Human Rights,’ Intercultural Communication Studies XI (2002).
63. Richardson, John. Nietzsche’s Values, Oxford University Press, 2020
64. Rickert, Paul R., "Legal Positivism: The Leading Legal Theory in America" (2005). Faculty Publications and Presentations. 46. https://digitalcommons.liberty.edu/gov_fac_pubs/46. Accessed 2 August 2023
65. Ruuska T, Heikkurinen P, Wilén K. Domination, Power, Supremacy: Confronting Anthropolitics with Ecological Realism. Sustainability. 2020; 12(7):2617, https://doi.org/10.3390/su12072617. Accessed 9 September 2023
66. Seligman, J. (2013). Dialectical Inquiry–Does It Deliver? A User Based Research Experience. The Qualitative Report, 18(39). https://doi.org/10.46743/2160-3715/2013.1462,

accessed on 5 September 2023

67. SIMARD, JUSTIN. “Slavery’s Legalism: Lawyers and the Commercial Routine of Slavery.” Law and History Review, vol. 37, no. 2, 2019. JSTOR, https://www.jstor.org/stable/26672486. Accessed 1 Aug. 2023
68. Spirkin, A., Dialectical materialism, [translated from the Russian by Robert Daglish], Progress Publishers Moscow, 1983
69. Stern, Craig A. (2004) "The Common Law and the Religious Foundations of the Rule of Law Before Casey," University of San Francisco Law Review: Vol. 38 : Iss. 3 , Article 4.
70. Stauffer, J. (2007). The Rule of Law and its Shadow: Ambivalence, Procedure, and the Justice Beyond Legality. Law, Culture and the Humanities, 3(2). https://doi.org/10.1177/1743872107076380, accessed on 4 September 2023
71. Stuart Birks (2012) Why the shadow of the law is important for economists, New Zealand Economic Papers, 46:1, 79-90, DOI: 10.1080/00779954.2011.613147
72. Tetiana Mikhailina, SHADOW NORMS AS A THREAT TO NATIONAL AND INTERNATIONAL SECURITY: SOCIAL AND LEGAL ASPECTS OF COUNTERACTION, VISUOMENĖS SAUGUMAS IR VIEŠOJI TVARKA PUBLIC SECURITY AND PUBLIC ORDER 2020 (24), Page 503
73. Urofsky, Melvin I.. "Dred Scott decision". Encyclopedia Britannica, 28 Jun. 2023, https://www.britannica.com/event/Dred-Scott-decision. Accessed 2 August 2023.

74. Vasilachis de Gialdino, Irene (2011) Ontological and Epistemological Foundations of Qualitative Research [85 paragraphs]. Forum Qualitative Sozialforschung / Forum: Qualitative Social Research, 10(2), Art. 30,
http://nbn-resolving.de/urn:nbn:de:0114-fqs0902307, accessed on 1 September 2023.

75. Weston, Burns H. “Human Rights.” Human Rights Quarterly, vol. 6, no. 3, 1984. JSTOR,
https://doi.org/10.2307/762002. Accessed 17 Dec. 2022.

76. Zasu, Yoshinobu. “Sanctions by Social Norms and the Law: Substitutes or Complements?” The Journal of Legal Studies 36, no. 2 (2007).
https://doi.org/10.1086/511896. Accessed 9 September 2023

77. Zuo, Anlei, China's Approaches to the Western-Dominated International Law: A Historical
Perspective from the Opium War to the South China Sea Arbitration Case (June 29, 2017). The University of Baltimore Journal of International Law, 2018 Forthcoming. Available at
SSRN: https://ssrn.com/abstract=3024481, accessed on 5 August 2022

المراجع الفرنسية:

1. « Le PACS et le concubinage », Guide pratique du droit de la famille et de l'enfant en action sociale et médico-sociale. sous la direction de Lebrun Pierre-Brice. Dunod, 2011.
2. Jean-Jacques Rousseau, Du Contrat social, Lefèvre de 1839.

3. EMMANUEL LEVINAS, Autrement qu'étre ou au-dela de l' essence, MARTINUS NIJHOFF / LA HA YE J 1974
4. Fiszman, Marc. « L’Autre chez Lévinas : une vision utopique de l’humain ? », La chaîne d’union, vol. 48, no. 2, 2009
5. Montesquieu, Charles S. De L'esprit Des Lois. Paris, Édition établie par Laurent Versini, Paris, Éditions Gallimard, 1995, Une édition électronique, sur : https://archives.ecole-alsacienne.org/CDI/pdf/1400/14055_MONT.pdf, , consulté le 22 avril 2023
6. Prélot, P. 2008. La religion dans les constitutions françaises. De la Constitution civile du clergé à la laïcité constitutionnelle (1789-1958). In Akgönul, S. (Ed.), Laïcité en débat: Principes et représentations en France et en Turquie. Strasbourg: Presses universitaires de Strasbourg. doi: https://doi.org/10.4000/books.pus.8913., consulté le 11 février 2023
7. Rencontre avec Jean-Michel Quillardet », Humanisme, vol. 320, no. 3, 2018